

كما أبلغكم طلب السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية بتقديم السؤال الشفهي الموجه إليه مباشرة بعد قطاع الاتصال، وذلك لالتزامات حكومية طارئة.

كما أحيط المجلس أن السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي ستتولى الإجابة، بالنيابة، على الأسئلة الموجهة للسيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي وعلى السؤال الموجه كذلك إلى السيدة وزيرة الثقافة، وأن السيد وزير الاتصال سيتولى الإجابة، بالنيابة، عن السؤال الموجه للسيد وزير التشغيل والتكوين المهني.

السيد الرئيس،

الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين، ابتداء من 16 يونيو 2009 إلى غاية هذا اليوم:

- عدد الأسئلة الشفهية: 14 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 4 أسئلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

في إطار المادة 128، أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة، فليتفضل السيد رئيس الفريق مشكورا.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارون،

طلقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، يشرفني أن أحيط مجلسنا علما بقضية طارئة، كانت محطة اهتمام مختلف مكونات الشعب المغربي في الآونة الأخيرة، بل إن المجتمع المغربي لازال يعيش على إيقاعها حتى الساعة التي أخاطبكم فيها الآن.

الأمر، أيها السادة، يتعلق بالأجواء العامة التي مرت فيها الحملة الانتخابية وما رافقها من تشكيل للمكاتب وانتخاب للرؤساء وعمداء المدن. فمن المؤسف، أيها السادة، أنه في الوقت الذي تدعو إليه مجموعة من الأحزاب لتخليق الحياة السياسية وبناء تحالفات واضحة مع مرجعيات حزبية تقاسمها نفس القناعات والاختيارات السياسية.

لقد لاحظنا أن كل هذه الشعارات قد تبخرت، بحيث أصبح الجميع يتحالف مع الجميع، أملا في الظفر برئاسة مجلس بلدي أو قروي أو حتى عمادة مدينة من المدن، ولو كان ذلك على حساب البرامج الحزبية التي

محضر الجلسة رقم 657

التاريخ: الثلاثاء 29 جادى الثانية 1430 (23 يونيو 2009).

الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وخمسة وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة والعشرين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الدستور، وطبقا لمقتضيات القانون الداخلي لمجلس المستشارين، يعقد مجلسنا الموقر هذه الجلسة من أجل طرح أسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل ذلك، أخبركم بأننا على موعد ثاني بعد هذه الجلسة للدراسة والبث في سبع مشاريع قوانين واتفاقيات.

فقبل الدخول في صلب الموضوع، أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس ليطلعكم على ما جد من مراسلات، فليتفضل السيد الأمين مشكورا.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطمبولي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمون،

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بقرار من المجلس الدستوري يحمل رقم 09/768 يقضي بإثبات تجريد السيد عبد القادر الغميلي من عضويته في مجلس المستشارين.

كما توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان في موضوع حول جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 23 يونيو 2009 جاء فيه:

"سلام تام بوجود مولانا الإمام.

وبعد؛ يشرفني أن أحيطكم علما أن السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة، سيجيب عن السؤال الشفهي الآتي الوحيد الموجه إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة.

وهم مغرب الغد وهم الذين سيتسلمون مشعل هذا البلد غدا أو بعد غد.
السيد الرئيس،

نحن، في فريق التجمع الوطني للأحرار، نعتقد أنه يجب بناء المدرسة العمومية من جديد وإعادة التصور لهذه المدرسة العمومية، لأن المدرسة هي المنطلق، منطلق النهضة ومنطلق التقدم والازدهار.

لهذا، نتأجج بالاكوريا لهذه السنة، وإن لم تكن في المستوى المطلوب، إنما نعتبرها إيجابية، السيد الرئيس، ونعتقد أن الدورة الاستدراكية سترفع من مستوى النتائج المحصل عليها لهذه السنة.

وفي هذا الصدد، نشير أن التقدم الحاصل في نتائج الشعب العلمية والتقنية، مرة أخرى، وإن كان الأمر غير كاف، فإننا نوه به ويحسب لوزارة التربية الوطنية وللحكومة.

وفي هذا الصدد، السيد الرئيس، نادينا أن يكون تعليما مفتوحا على سوق الشغل، لأنه نعتبر أن شاب أو شابة يساوي تكوينا ويساوي منصب شغل. وهذا المنحى، السيد الرئيس، يجب أن يكون هدفا نبيلاً يجب أن نصل إليه.

مع ذلك، السيد الرئيس، سجلنا بعض الأمور اللي هي غير سليمة في الباكوريا وفي إجراء هذا الامتحان المهم:

- أولاً، أن بعض الأساتذة يتساهلون في الحراسة، السيد الرئيس. هذا التساهل هو ماشي في صالح الباكوريا. أنا لا أعمم، هاذو حالات استثنائية، ولكن وجب على كل أستاذ أن يتحمل مسؤوليته في تكافؤ الفرص للمرشحين لهذا الامتحان؛

- ثانياً، التصحيح. لا بد، السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون، أن يكون لكل تلميذ الحق باش إلى وقع له ظلم أو يعتقد أنه وقع له ظلم، أن تكون هذه الورقة ديالو في متناوله، وهذا شيء أساسي؛

- ثالثاً، السيد الرئيس، احنا كنعقدو أن بعض النقط ديال المراقبة المستمرة مبالغ فيها. بعض المرات كلقاوا 20 على 20 في مادة ما. هذا مبالغ فيه، ونحن نريد الباكوريا اللي كنعرفوها المغربية ربيعة المستوى ولا تقبل هذه المسائل.

إذن وجب في هذه الثلاث ملاحظات، السيد وزير التربية الوطنية، أن يتحمل مسؤولياته والأساتذة. وأنا - مرة أخرى - لا أعمم، السيد الرئيس. هاذو جزئيات، ولكن وجب التنقية دياهم، باش ما يقاوش عندنا في هذا النظام ديال الباكوريا.

السيد الرئيس،

أن نتأجج الباكوريا لا يجب أن تحجبنا كذلك عن ما وراء الباكوريا، ويجب على وزارة التعليم أن تواكب وتؤطر هذا الكم الهائل من شبانا لإيجاد التكوين في الجامعة وفي المدارس العليا، وأنه لا يقل أهمية من موضوع الباكوريا، لأن الباكوريا هي مفتاح آفاق مستقبلية، أتمنى أن

قدمت للمواطنين، والتي على أساسها تم التصويت لصالح هذا الحزب أو ذاك، وهو الأمر الذي يشكل ضربة في العمق لفلسفة التحالفات المبنية على قناعة وأسس واقعية ومنطقية.

من هذا المنبر، أسجل - باعتزاز - مواقف حزب الأصالة والمعاصرة الواضحة ورغبتها الجادة في تخليق المشهد السياسي، حيث كانت كل تحالفاتنا واضحة وتسير في الخط العام الذي رسمه الحزب لنفسه والهادف إلى تطوير العمل السياسي وعقلنته، في أفق تشكيل أقطاب قوية وقادرة على رفع رهان التنمية المحلية وخلق الثروات.

ومرة أخرى أيها السادة، فإننا نؤكد لمن لازال في حاجة إلى التأكيد أنه إذا كانت السياسة تعرف في علوم السياسة على أنها "فن الممكن"، فإن هذا المنطق لا يجب أن يغيب عليها الطابع الأخلاقي والمنهجي، حتى لا تصبح ضرباً من العيب والانتهازية وتشجيع المزيد من العزوف والهروب إلى منابر أخرى وتجمعات أخرى، نجهل أهدافها ومراميتها وتداعياتها المستقبلية.

بهذه المناسبة، نشير كذلك إلى مجموعة من الخروقات والتواطؤات المكشوفة والمباشرة التي عرفتها مجموعة من المناطق، وعلى رأسها إقليم القنيطرة بجماعة مولاي بوسلهم، لالة ميمونة، حيث تواطأ السيد القائد وأعوانه بشكل مفتوح ضد إرادة الناخبين.

نفس الأمر تكرر بإقليم تازة، حيث سجل - على مستوى بلدية تازة - تواطؤ رجال السلطة وأعوانها في تشجيع شراء الذم وخروج أوراق التصويت إلى الشارع وغضهم الطرف عن كل الشكايات الموجهة في الموضوع. الأمر الذي نعتبره في حزننا مساً خطيراً بالديمقراطية التي ضحى من أجلها كل المغاربة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، في نفس الإطار، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، فليتنفضل مشكوراً.

المستشار السيد مولاي ادريس العلو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

طبقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وخاصة المادة 128، أتقدم نيابة عن زملائي في فريق التجمع الوطني للأحرار. أعيدها، فريق التجمع الوطني للأحرار، لأحيط المجلس بقضية طارئة، ألا وهي نتائج الباكوريا، السيد الرئيس. الباكوريا لهذه السنة، التي لم تكن في المستوى المطلوب الذي كنا نتمناه لفلذات أكبادنا وأبنائنا الذين هم حاضرنا ومستقبلنا،

المسألة الثانية والمتعلقة بالوكالة الوطنية للصحة العمومية، نعتقد أنه مشروع يجد وجهته في ما تسير عليه مجموعة من البلدان الديمقراطية، في إطار ديمقراطية الصحة العمومية.

لكن، نعتقد أن معهد Pasteur الذي يعتبر جزء من هذا المخطط إضافة إلى معهد السلامة الصحية مع بعض المصالح التابعة لوزارة الصحة، يجب قبل الشروع في تطبيق المخطط، لازلنا نقول هذا لأنه لا زال مشروع، قبل ذلك يجب التفاوض والتشاور مع المعنيين بالأمر، ونحن ندرك جميعا الدور الأساسي والكبير الذي لعبه - ولا زال يلعبه - معهد باستور في الصحة ديال المواطن المغربي وامتداداته الجهوية والدولية والقارية.

فلذلك، نتوجه إلى السيد وزير الفلاحة، السيدة وزيرة الصحة، السيد الوزير الأول أن استمعوا إلى هؤلاء المعنيين بهذين الورشين المهمين، حتى تتفادى كل توتر اجتماعي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي، في إطار المادة 128، فليفضل.

المستشار السيد محمد بن الزيدية:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

طبقا لأحكام المادة 128 من النظام الداخلي، نخطط المجلس علما بما عرفته الانتخابات الجماعية، رغم المجهودات الجبارة التي بذلتها الحكومة من خلال وزارتي الداخلية ووزارة العدل لضمان سلامة العملية الانتخابية.

ورغم ذلك، فإن العديد من المدن والقرى شهدت خروقات وانتهاكات واضحة للديمقراطية. نذكر على، سبيل المثال، جماعة يعقوب المنصور بالرباط العاصمة. اسمحو لي أن أقدم إليكم نموذجا واضحا تبين فيه خروقات في جماعة سيدي التيجي من خلال العديد من الخروقات. فالعملية الانتخابية، سواء قبل أو بعد الانتخاب، حيث كان اليوم تكوين المكتب بهذه الجماعة التي أتحدث عنها، الجرائد الوطنية لا تزال تتحدث عن الكثير من الخروقات بها، نموذجا حيا للمجزرة الديمقراطية.

وقد سبق للزميل المستشار السيد مصطفى الكانوني، عضو فريق التحالف الاشتراكي، أن تحدث عن عملية ابتزاز من طرف القائد والشيخ، ما أكده من هذا المنبر لكم.

وأحيط المجلس الموقر علما أنه لدينا حجج كافية، تتمثل في عقود ونسخ، منها ما كان تصحيح الإمضاء والعدول الذين حرروا هذه الرسوم والعقود بمبالغ مالية قدرها 200 ألف درهم و100 ألف درهم، لإجبار المستشارين المعنيين على التصويت، زيادة على أن الرئيس الذي تم انتخابه يدعم من

تكون واعدة.

وفي الأخير، السيد الرئيس، نطلب من وزارة التعليم أن تعطي لهذا الأمر الأهمية البالغة، لأن المنظومة التعليمية هي سلسلة حلقات، إذا تخلفت إحداها عن السلسلة ضاع الهدف، وهذا، السيد الرئيس، لا نتمناه لبلدنا الذي قطع أشواطاً مهمة في هذا المضار.

وأخيراً، نادي بتأهيل المدرسة العمومية، هي القطاع وهي المصعد الاجتماعي للمغاربة.

وبهذا نكون قد نبهنا الحكومة في هذه النقاط السالفة الذكر، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة للسيد رئيس الفريق الحركي، من أجل إحاطة المجلس علما.

إذن، الفريق الاشتراكي، تخلى عن الإحاطة. إذن الفريق الفيدرالي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

إحاطتنا اليوم تندرج في سياق اهتمامنا بالشراخ التي بفضلها نحن متواجدون في هذا المجلس، ألا وهي شريحة المأجورين. والسبب والمناسبة التدبير الحكومي لمشروع مرفين أساسيين يجري تدبيرهما الآن.

الملف الأول يتعلق بـ "المخطط الأخضر" وتداعياته على مؤسسة القرض الفلاحي.

والملف الثاني يتمثل في مشروع الوكالة الوطنية للصحة العمومية وتداعياتها على معهد "باستور".

نعتقد أن المشروعين الالثنين، للحكومة مبرراتها الوجيهة طبعاً، ولنا أيضاً كمثلي المأجورين مبرراتنا الوجيهة في دحض بعض الإجراءات التي نرى أنها تمس - في الجوهر - مصالح الأجراء والمستخدمين والموظفين.

نعتقد أن المتدخلين المباشرين في المخطط الأخضر، خاصة ما يتعلق بوضعية القرض الفلاحي، وأقصد وزير الفلاحة، وزير المالية، والي بنك المغرب، رئيس المجموعة المهنية للبنوك، أنه في إطار التصور العام للمخطط الأخضر، يندرج القرض الفلاحي في هذا التصور كأداة لإنجاح القرض الفلاحي لإنجاح هذا المخطط، ولكن لا نريد ولن نقبل أن يكون هذا المخطط على حساب 3200 مستخدم داخل هذه المؤسسة.

لذلك، نعتقد أن من السبل الوجيهة، من السبل الديمقراطية، لتفادي كل ما من شأنه أن يزعزع السلم الاجتماعي والاستقرار، لا بد من الاتجاه إلى التفاوض مع الممثلين الحقيقيين للقرض الفلاحي، لتفادي كل ما من شأنه أن يخلق البلبل في صفوف هذه المؤسسة ويهدد العالم القروي، لأن العالم القروي ندرك جميعاً أنه يعتمد في جزئه الأكبر على القرض الفلاحي..

شك أن الإشهار يعرف تطورا كبيرا وله مكانته داخل النسيج الاقتصادي، كما يذر أرباحا كبيرة على المستثمرين فيه. ورغم هذا، فالملاحظ أن الإشهار يعرف بعض الخروقات وكذلك غياب بعض الضوابط، مما يجعل الإشهار يزيغ عن دوره المشروع في تقديم منتوج دون اللجوء إلى التحايل على المشاهد، وهنا نقف على ما تقدمه القنوات التلفزية من إشهارات لا تحترم المشاهد والزبون، ولا تتوفر على مصداقية تجاهه، من قبيل وضع مسابقات تغيب فيها النزاهة، حيث يبقى هم المستثمرين هو جلب الزبون بأي ثمن.

السيد الوزير المحترم،

ما هي الإجراءات التي تقوم بها وزارتك للتغلب على إشكاليات عدم احترام بعض الوصلات الإشهارية للمشاهد؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.
الكلمة الآن للسيد وزير الاتصال للإجابة على السؤال، فليفضل مشكورا.

السيد خالد الناصري، وزير الاتصال:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السادة المستشارين على طرح هذا السؤال. وأوضح أولا أن الإشهار التلفزيوني الذي اهتم به هذا السؤال، منظم - بالخصوص - بموجب قانون الاتصال السمعي البصري. هذا القانون عدد أنواعا مختلفة من الإشهار، وأفرد لكل نوع مقتضيات خاصة من أجل ضمان أكبر حماية ممكنة للجمهور.

يضل هذا هو الهاجس - بطبيعة الحال - للجمهور ولبعض فئاته، بشكل خاص، التي يمكن أن تكون معرضة لأن يتلاعب بها، ويجب أن نحميها - بطبيعة الحال - وكذا من أجل ضمان المنافسة الشريفة وتجنب إيقاع المواطنين في الخطأ.
هكذا، هناك:

- الإشهار المنوع، الذي يحتوي على عناصر التمييز أو على مشاهد تحط من كرامة الإنسان أو تمس بحقوقه أو مشاهد العنف أو تحرض على سلوكات مضرّة بالصحة وسلامة الفرد؛

- هناك أيضا الإشهار الذي يتضمن مزاعم وبيانات وتقديرات مغلوطة من شأنها أن توقع المشاهد في الخطأ؛

- هناك أيضا الإشهار الذي من شأنه أن يلحق ضررا معنويا أو بدنيا بالقاصرين.

والقانون التفت إلى كل هذه الأصناف، بالإضافة إلى الإشهار الذي

طرف قائد منطقة ثلاثاء الكدرة، بعدما تم تهريب المستشارين الذين تحقق من أمرهم رجال الدرك الملكي، الذين تأكدوا بدورهم من هذه العملية.

لهذا، نطالب الجهات المعنية بفتح تحقيق نزيه في الموضوع لإحقاق الحق وإطلاع الرأي العام على نتائج كل التحقيقات التي فتحت في مجال الخروقات والضرب بقوة على يد المتلاعبين بمستقبل الديمقراطية النزاهة، التي يحرس عليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، باعتباره حامي الديمقراطية وملك جميع المغاربة على قدم المساواة، كما أكد ذلك جلالته.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

بعد هذه الإحاطات المختلفة، نشرع في الآن في معالجة الأسئلة الشفوية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها عشرون سؤالا:

- أربعة منها آنية، موجهة لكل من قطاعات الإعلام، التشغيل، تحديث القطاعات العامة والطاقة؛

- ستة عشر سؤالا عاديا، موزعة على قطاعات الاتصال، التربية الوطنية، الثقافة، السياحة والفلاحة.

نستهل هذه الجلسة بالسؤال الموجه إلى السيد وزير الاتصال، حول التجاوزات اللا قانونية للإشهار في القنوات التلفزية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد طالحا، العلوي مولاي ادريس، يوسف بن جلون، محمد عبو، ابراهيم الحب، حميد العكروود، عبد الرحيم عماني، عبد الله الغوتي، محمد القلوبي، عبد الواحد الشاعر، مصطفى الشهواني، الحبيب لعلج، عبد العزيز بوهودود، علي طلحة، المكي الحريزي، خيري بلخير، عبد السلام أمغار، محمد مفيد، محمد بوداس، شفيق بنكيران، علال عزيوني، العلمي التازي، الحسين أشنكلي، محمد بوهريز، عبد القادر سلامة، الميلودي عفوت، الحو المبروح، لحسن العواني، الحبيب نواس، عبد العزيز البنين، عبد الرحيم واعمر، لحسن عباد، جمال الدين العكروود.

فليفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال، مشكورا.

المستشار السيد المكي الحريزي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

لا شك أن الإشهار أصبح يلعب دورا مهما في تسويق المنتج، ولا

شكرا للسادة المستشارين في الفريق الدستوري.

أريد التوضيح أولا بأن السينما هي وسيلة لإثبات الحضور الثقافي للأمم. ومن وراء الحضور الثقافي، هناك الحضور والوزن السياسي الذي يقاس اليوم أيضا في الواجحة الثقافية، وبلادنا ومجتمعنا بصفة عامة ملتفت إلى هذا الجانب، بحيث أنه لا نخالكم ولا نخال طرفا يفكر في الموضوع يتعامل مع هذه القضية كأنها شيء تافه. هذا موضوع يهم التوقع الإستراتيجي ديال المغرب.

هو قطاع أيضا في تنام دائم، يعرف دينامية كبيرة بفضل مجهودات جميع المتدخلين: مجهودات الدولة، مجهودات المهنيين، مجهودات مختلف الأطراف، لأن الجميع على وعي تام بأننا بحاجة أن نكرس الحضور المغربي في هذه الواجحة.

انطلاقا من ذلك، تم اتخاذ مجموعة من التدابير التشجيعية، منها إعادة النظر في المنظومة القانونية للقطاع بصفة عامة، وإحداث صندوق دعم الإنتاج السينمائي منذ سنة 1980. معناه أن الموضوع التفت إليه المغرب مبكرا، وظل يعيره العناية والاهتمام اللازمين به كإطار لتثبيت الحضور المغربي في هذه الواجحة، وذلك الصندوق ساهم في دعم العشرات، بل المئات، من الإنتاجات السينمائية من صنف Les longs métrages و Les courts métrages.

معنى ذلك أن اليوم شروط تقديم الدعم منظمة ومضبوطة من الناحية المهنية، بحيث أن العديد من المعايير تؤخذ بعين الاعتبار: نوعية السيناريو، جالية الإنتاج.. مجموعة من القضايا، لن أطنب بها أمام مجلسكم الموقر، ولكن تتصورون بأن - من الناحية المهنية - جوانبها كثيرة وكثيرة جدا.

وبعد ذلك تتدخل لجنة للتقييم، مكونة من مهنيين معترف لهم بالقدرة وبالإلمام بهذا الموضوع من أجل أن المعايير الجديدة والموضوعية السلمية هي التي تؤخذ بعين الاعتبار في إمداد تلك الإنتاجات السينمائية بالدعم الذي تكون بحاجة إليه، علما أنه - في نهاية المطاف - الإنتاج السينمائي عنده أيضا منتج ومردود من الناحية الاقتصادية، سواء في ميدان كل المهن المرتبطة بالصناعة السينماتوغرافية تستفيد - كما هو معروف - في المناطق التي لها وجود قوي في هذا الميدان، خاصة منطقة ورزازات، لهذا نعتبر أن المغرب وهو يستثمر في هذه الواجحة يقوم بعمل جدي ويحسب له في هذه الظرفية التي نمر بها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة في إطار التعقيب، للأستاذ الشرفاوي.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرفاوي:

معالي الوزير،

يقوم بالتشهير بهذه المقالة أو بهذا النشاط أو يستهزأ به.

معنى ذلك، أن كل عمليات الإستشهار والرعاية (Sponsoring) بما في ذلك المسابقات، تخضع - بطبيعة الحال - لضوابط صارمة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نتصور أن الإذاعة أو التلفزة قد تتعامل بنوع من الاستخفاف مع هذه الضوابط.

في كل الحالات - على كل حال - يبقى لكل جهة مخول لها قانونا أن تلجأ إلى الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري لكي ترد الأمور إلى نصابها، في حالة ما ذا وقع إما خطأ أو خروج عن جادة الطريق التي يرسمها القانون. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، هل لكم تعقيب؟

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي، موجه أيضا إلى السيد وزير الاتصال، حول الإنتاج السينمائي، للمستشارين المحترمين السادة: ادريس الراضي، عبد الحميد المهاشي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، لحسن نبيه، أحمد الشافعي، الغازي اغرارية، أحمد الجفيري، الحبيب الزويكي، عمر الجزولي، إبراهيم بنديدي، عبد القادر الغبيلي، البشير أهل حاد، محمد اجليل، عبد الحميد أبرشان، علي أساكتي، أحمد النواوي، محمد تاضومات، حسن أوتغلياست، عبد الرحيم الشرفاوي والمهدي زركو.

فليتفضل أحد السادة المستشارين، السي عبد الرحيم الشرفاوي.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرفاوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

تقوم وزارة الثقافة، عن طريق المركز السينمائي بتقديم الدعم للإنتاج السينمائي المغربي.

معالي الوزير،

لقد استفادت الكثير من الأفلام من هذا الدعم.

معالي الوزير،

ماهي شروط تقديم هذا الدعم؟ وهل تساهم هذه الإنتاجات في مداخيل الدولة؟

شكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاتصال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم.

السيد الوزير، هل لكم من رد على التعقيب؟

ننتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، حول مصير العمال الذين تم تسريحهم من بعض المقاولات الأجنبية، للمستشارين المحترمين السادة: ناجي فخاري، عبد العزيز عزابي، كافي الشراط، محمد تيتني علوي، محمد الأنصاري، خديجة الزوي، عبد الكبير بريقة، عزيز الفيلاي.

وسيتولى الإجابة عنه بالنيابة السيد وزير الاتصال. الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال، فليفضل.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

الأخت، إخواني المستشارون المحترمون،

عرفت العديد من المقاولات الأجنبية المستمرة بالمغرب صعوبات في استمرار نشاطها نتيجة الأزمة المالية العالمية، مما انعكس سلبا على اليد العاملة، مما أدى إلى تسريحها، وبالتالي أثر بشكل مباشر على فرص الشغل التي نحن بحاجة إليها.

نسألكم السيد الوزير:

- ماذا أعدت الحكومة لمعالجة هذا المشكل نتيجة الأزمة المالية العالمية؟

- وهل هناك برنامج بديل لإنقاذ هذه الفئة العاملة المهتدة في قوتها

اليومي؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد خالد الناصري، وزير الاتصال، نيابة عن السيد وزير التشغيل**والتكوين المهني:**

شكرا السيد الرئيس.

نيابة عن زميلي، جمال أغاني، وزير التشغيل والتكوين المهني، أشكر السادة المستشارين والسيدات المستشارات المحترمين في الفريق الإستقلالي.

وأوضح أن الاقتصاد الوطني بالرغم من سلامة نظامه المالي والبنكي، فهو تأثر كباقي الاقتصاديات العالمية من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث تأثرت بعض القطاعات الإنتاجية، خصوصا المتجهة نحو التصدير، بالنظر للانكماش الذي عرفته اقتصاديات العديد من الدول، خاصة منها الأوروبية.

في الواقع، الأسئلة التي طرحنا عليكم، جبتوا لنا فوائد أخرى التي كانت غاية علينا. أنا ما كنعكرش، باسم فريق الإتحاد الدستوري، الجهود التي كقوموا بها، ما كنعكرش الدعم الذي كقوموا به للناس التي كيستحقوه.

لكن، التي هو مؤسف جدا، معالي السيد الوزير، كنعظرو يكون شي دعم للمثليين، الممثلين الكبار والممثلات، وعندنا والله الحمد ماشي ما عندناش، باش يزيدونا شي أفلام التي يمكن الشعب يستافد منها، التي يمكن المجتمع المغربي يستافد منها، التي يمكن وليداتنا يستافدوا منها.

باركة علينا من ذاك الأفلام التي كيشبهوا لشي أفلام ديال الأجانب التي ما فيهم لا أناة ولا جمال.

معالي الوزير،

أنا كعترف بالمجهود الذي كقوموا به و درتوا وكنحاولوا تديروا، ولكن - مع الأسف - هذا الشي كخصو العوين من طرفين، لا من طرفكم - وأتم كقوموا به - ولا من طرف الناس التي خاصهم يقوموا بالواجب.

نعطيكم مثال، كاي شي بعض الأفلام التي كبغيو نديروها بحال شي أفلام ديال الأجانب، وكندخلو عليها دك الشي ديال الأجانب، التي وليداتنا ما خاصهموش يشوفوا دك المنكر. ما عندنا ما نديرو به، أنا نمشي غير لفيلم ديال "الرسالة"، حسن الجندي، شفاه الله. فين ما تيكون دك الرسالة ديالو، الفيلم ديالو، إلا ككونو فرحانين باش نشوفو دك المسلسل ديالو.

نعطيكم الممثلين ديال الإذاعة الوطنية، حبيبة المذكوري، أمينة رشيد، عبد الله شقرون، غير ذاك التمثيل التي داروه كتمناو الآن نشوفهم، لأنهم أفلام كنعستافدو منهم، لا احنا ولا وليداتنا، والكثير من الأفلام باللغة العربية الفصحى.

وليداتنا ديال اليوم ما تنكروهوموش. كبغيو نزيدوهم يمثلا، ولكن بغيناها ما ياخذو شوية ديال التمثيل من الأساتذة القدام، من الأساتذة التي اعطوا الروح ديال التمثيل في عهد الاستعمار وفي بداية الاستقلال، لأننا نسينا هاذ الممثلين وهاذ الممثلات، نسيناها. ما بقيناش كاع كنعذكروهم باش نجازيوهم على ما قاموا به من رسالة وطنية في عهد محمد الخامس، رحمه الله، وفي عهد الحسن الثاني، رحمه الله، والله يطول عمر محمد السادس. معالي الوزير،

ما غاديش تطول عليك. أنا كنعرف أنك فيك روح الاتصال وفيك روح السينما، فكنتطلب منك، معالي الوزير، باش تحاول تزيد تدير المجهود ديالك، باش إن شاء الله في المستقبل نشوفو أفلام التي احنا غنعستافدو منها والأجيال ديالنا التي طالعة يستافدوا منها.

معالي السيد الوزير، شكرا جزيلاً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

هل لكم تعقيب السيد المستشار؟ تفضلوا.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا لكم السيد الوزير.

فعلا، ما قامت به الحكومة هي بادرة طيبة، وأريد أن أؤكد - كما قال السيد الوزير - عملت الحكومة أو وزارة الخارجية بدعم تصدير يصل إلى 80%، فهذا جد إيجابي بالنسبة لتشجيع المقاولات على الأزمة.

والآن نحبي الحكومة على ما قامت به، ولكن نريد أن تثبت فقدان الشغل، فقدان الشغل، يؤكد - كما قال السيد الوزير - أن يكون هناك تعويض للعمال والأسر على فقدان الشغل.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل للسؤال الموالي، الموجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية، حول المعايير المعتمدة لتعيين المندوبين السياحيين بالخارج، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، أحمد الشراوي، محمد بلحسان، محمد طريش، محمد العقاوي، أحمد الديبوني، محمد عبده عز الدين، العربي الهرامي، محمد البطاح، مولاي ادريس الحسني العلوي، عبد الله عباد، ميلود ناصر، عبد القادر البريكي، عبد السلام حدوش، خالد برقية، عبد الفتاح عمار، أحمد شفيق، عبد الكريم همس، عبد السلام همس.

فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال، الأستاذ الكور، تفضل.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

لا يخفى عنكم أن القطاع السياحي في بلادنا رهان استراتيجي لدعم الاقتصاد الوطني وتطويره، حيث يلعب تسويق المنتج السياحي الوطني إلى الخارج دورا حيويا في كسب هذا الرهان، حيث سيكون ذلك عن طريق كفاءات مهنية تكون لها تجربة واسعة في عملية التسويق، حيث تعين الوزارة الوصية على القطاع السياحي مندوبين يشرفون على تسويق المنتج السياحي بالخارج.

السيد الوزير،

ما هي المعايير المعتمدة في تعيين هؤلاء المندوبين السياحيين بالخارج؟

وشكرا.

وللحد من تداعيات الأزمة على اقتصادنا الوطني ولدعم المقاولات العاملة بالقطاعات المتضررة والحفاظ على قدرتها التنافسية وخاصة الحفاظ على مناصب الشغل والحقوق الأساسية والمكتسبات الاجتماعية للأجراء، فقد تم إبرام اتفاقية إطار ومجموعة من الاتفاقيات تتمحور أجزائها حول أربعة محاور أساسية، هي:

- المحور الأول: الذي يهدف للحفاظ على مناصب الشغل عن طريق تحمل الدولة اشتراكات المشغلين في قطاعات النسيج والألبسة والجلد وصناعة أجزاء السيارات بنسبة 100% برسم للأجور المصرح بها شهريا لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أي 20% من الكتلة الأجرية، كما تتحمل الدولة اشتراكات المشغلين في قطاع الإلكترونيك بالنسبة للأجر الذي يقل عن 3500 درهم؛

- المحور الثاني: هو المحور المالي ويهدف إلى تمكين المقاولات التي تعاني من صعوبات مالية من السيولة المالية، وذلك من خلال دعم الصندوق المركزي للضمان لهذه المؤسسات، حتى تتمكن من الحصول على قروض بنكية، ومن شأن هذا الإجراء أن يحسن من مالية المقاولات المعنية

- ثالثا، المحور التجاري: وبالنسبة للإجراءات المتخذة في هذا المحور، فقد تضمنت ما يلي:

- أولا، مراجعة معدل المنحة وأقساط التأمين المضمون عن التصدير؛
- ثانيا، الدعم المباشر للمقاولات من خلال تحمل الدولة ل 80% من المصاريف لإنعاش أنشطتها؛

- المحور الرابع: دعم برنامج للتكوين المستمر لفائدة الأجراء، بحيث تم إبرام اتفاقية جديدة، يتم بمقتضاها تحمل الدولة الكامل لنفقات التكوين لفائدة أجراء المقاولات المتضررة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية آثار سلبية على بعض مكونات اقتصادنا المتجه نحو التصدير، بفعل انكماش الأسواق الدولية، كما أسلفت. لكن المهم بالنسبة لبلدنا هو التهيؤ - وبعزيمة قوية - لمرحلة ما بعد الأزمة والاستفادة من الفرص التي ستتيحها في جلب الاستثمارات المنتجة لمناصب الشغل.

كما أن دروس هذه الأزمة تحتم علينا اليوم الإسراع في دعم وتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية للأجراء، وفي مقدمتها إقرار تعويض عن فقدان الشغل، الذي حصل حوله اليوم توافق مبدئي مع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، خلال جولة الحوار الاجتماعي الجارية والمنتظر أن يعرض مشروعه على لجنة الدراسات والتسيير، تهيئنا لدورة المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، المقرر عقده يوم 30 من الشهر الجاري.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد وزير السياحة، تفضل.

السيد محمد بوسعيد، وزير السياحة والصناعة التقليدية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، أود أن أذكر أنه منذ انطلاق رؤية 2010، انطلقت الحكومة في إعادة هيكلة المكتب الوطني المغربي للسياحة وتركيز مهامه وتحسين مناهج عمله ومقارنته للأسواق، وذلك سعيا منها للوصول إلى:

- أولا، معرفة هذه الأسواق معرفة دقيقة؛

- ثانيا، دعم تسويق المنتج المغربي لدى منظمي الأسفار؛

- التحكم في تقنيات الاتصال الحديثة؛

- تعزيز الموارد البشرية للمكتب بأطر مختصة وكفأة في تقنيات التسويق والإشهار.

والمكتب الوطني المغربي للسياحة يتوفر حاليا على 14 مندوبية في الخارج بالأسواق المهمة وفي الأسواق المصدرة للسياح، أحدثت آخرها في بداية هذه السنة بموسكو (روسيا) في إطار سياسة جديدة لغزو الأسواق الواعدة.

وتلعب هذه المندوبيات دورا مهما في تحسين صورة المغرب السياحية في الأسواق المستهدفة، حيث تتركز مهامها على:

- أولا، الترويج للمنتج السياحي المغربي والتعريف به بالأسواق المصدرة للسياح، وذلك عبر مشاركتها في المعارض والنشطة والتظاهرات السياحية إلخ..؛

- القيام بدور الوسيط بين المهنيين الوطنيين وبين المهنيين السياحيين في البلد المضيف؛

- ثالثا، ربط علاقات عامة، خاصة مع الصحافة أو منظمي الأسفار أو السلطات بهذا البلد؛

- رابعا، تتبع التظاهرات السياحية المنظمة من طرف البلدان المنافسة لبلدنا.

وفي إطار الجواب على سؤالكم، السيد المستشار، حول المعايير المعتمدة في تعيين المندوبين، فيشترط في المندوب أن يكون حاصلًا على شهادة جامعية، بالإضافة إلى ضرورة توفره على خبرة في تقنيات التسويق والتجارة و Le Marketing فضلا عن إلمامه الجيد بالمنتج السياحي، من جهة، وإتقانه للغة البلد التي سيعين فيها، من جهة أخرى، وأن تكون لديه معلومات كافية عن الثقافة المحلية للبلد وميولات المواطنين السياحية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السيد الرئيس، لكم كلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

فعلا، المعايير اللي اعطيتوا حتى احنا كنا بغينا نشيرو ليا في إطار التعقيب ديالنا، السيد الوزير. كتمتني، السيد الوزير، أن المعايير اللي شرتيوا ليا أنه تتخذ مجدية وتتخذ بعين الاعتبار، حيث - بطبيعة الحال - من المعايير الأولى:

- أولا، الكفاءة كيف شرتيوا ليا؛

- ثانيا، لا بد ما أن نشوفو الجانب ديال التمكن من بعض اللغات الأجنبية، لأنه هنا ككنا لاحظو في بعض المرات بأن التواصل لا يمكن أن يتم إلا باللغة ديال ذاك الدولة، بطبيعة الحال، وكنا نقول بان بعض المندوبين ديالنا ما كيتمكنوش من بعض اللغات الأجنبية، وخاصة اللغة الإنجليزية.

واللي كين، السيد الوزير، أنه كين واحد الجانب اللي خاصنا نعاون به في تعيين هذا المندوبين بصفتهم سفراء ديال القطاع ديالكم، لا بد ما يتدار لهم تكوين فيما يخص الثقافة ديال ذاك البلد، لأنه ككنا لاحظو باش المنتج الوطني السياحي ديالنا لا بد ما نعرفو الثقافة ديال ذاك البلد، لأنه ككنا لاحظو بعض المرات بحال هاذ المناديب هاذو كيصيعوا واحد الوقت ديال 6 شهور أو سنة في الإقامة ديالهم في ذاك البلد باش يتمكنوا من واحد العدد ديال المعرفة، باش يتمكنوا من الثقافة ديال ذاك البلد.

وهذا ضياع، كضيعو هاذ 6 شهور أو سنة باش يمكن ذاك المندوب يعرف الثقافة ديال ذاك البلد باش يبلغ مجموعة من الأمور، كيفاش يوضح ويتكلم على بلادنا وكيفاش يبيع المنتج السياحي إلخ...

وهذا الضياع خلال هذه المدة هذه، علاش ما نستغلوهاش كفرصة باش نكونو هاذ الناس قبل ما نصيفطوهم تماك لذك البلاد.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

إذن، ننتقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة، حول التنسيق بين المصالح الخارجية للوزارات، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد طربيش، محمد العقاوي، ميلود ناصر، محمد أبو الحدادي، عبد القادر لبريكي، أحمد الديبوني، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرفاوي، محمد

المطلوب إنجازها وفق رؤية مندمجة.

وتجدر الإشارة إلى أن دستور 1996 عزز اختصاصات العمال لتنقل من دور تنسيق أعمال المصالح الخارجية للإدارات المدنية التابعة للدولة، إلى تدبير هذه المصالح بموجب الفصل 102 من الدستور، الذي يعتبر السادة العمال ممثلي الدولة في العائلات والأقاليم والجهات، ويسهرون على تنفيذ القوانين، وهم مسؤولون لهذه الغاية عن تدبير المصالح التابعة للإدارة المركزية.

وحتى يتأتى لهم القيام بمهام التنسيق على أحسن وجه، يتوفرون على عدة آليات كالترقيم وإصدار تقارير عن نشاطات رؤساء المصالح الخارجية ومراقبة النشاط العام لموظفي وأعوان المصالح الخارجية للإدارات المدنية للدولة، كما يسهرون داخل حدود اختصاصاتهم الترابية على حسن تسيير المصالح العمومية وكل مؤسسة أخرى تستفيد من إعانة الدولة أو الجماعات المحلية.

كما يتولى السادة العمال رئاسة اللجنة التقنية الإقليمية التي أحدثها الفصل الخامس مكرر من ظهير 15 فبراير 1977، كآلية تقنية تمكنهم من إعطاء عملية التنسيق طابعها العملي، حيث تتولى مهمة التنفيذ الجيد وتنسيق إنجاز الأشغال المنصوص عليها في مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب مهام التنسيق المسندة إلى السادة العمال.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

هل هناك تعقيب؟ تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكرو السيد الوزير على الإجابة الواضحة. اللي جعلنا نطرحو هاد السؤال، السيد الوزير، احنا كنعرفو المجهود اللي قائمة به الحكومة - بطبيعة الحال - في هذا المجال، أي مجال التنسيق بين المصالح الخارجية، وكذلك كنعرفو أنه هذه مهمة مسندة إلى السادة الولاة والعمال بصفتهن منسقين بين القطاعات الحكومية، غير هو دائما كظن يمكن هاد الشيء راجع للفراغ القانوني لأن في التشريع ديالنا، كلقاوا أنه قطاع من القطاعات أي مصلحة خارجية، لما تبغي تعرقل واحد المجال في إطار تدبير الشأن العام المحلي أوفي إطار الاستشارات، تعرقل لأن عندها عدة وسائل باش تعرقل.

ولهذا، أنا كتمنى أنه هاد العملية تعطى لها واحد المزيد من العناية باش يكون تنسيق تام، لأنه ذكرتو السادة العمال والولاة. احنا كنعيشو هاد الشيء بصفتنا منتخبين، كنعيشو في بعض الأحيان في مجال الاستشارة أنه بعض المرات كنعيشو موافقة السيد العامل، موافقة مجموعة من القطاعات، وكنعيشو قطاع واحد ساد جميع الأبواب، بغض النظر عن موافقة السيد العامل أو

بلحسان، أحمد السنيتي، سيداتي شكاف، محمد برطني، خالد بريقة، مصطفى الرداد، محمد المنصوري وعابد شكيل.

فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال، الأستاذ الكور.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارون،

إن المصالح والإدارات الخارجية للوزارات والمؤسسات العمومية التي توجد بأقاليم المملكة تعمل في بعض الأحيان من دون أي تنسيق بينها، فكثيرة هي الحالات التي تتضارب فيها قرارات هذه الإدارات، في غياب أي تنسيق حقيقي أو تعاون يجعل كل إدارة مكتملة للأخرى، من أجل المصلحة العامة ومن أجل تفعيل المرفق العمومي، لكي لا تكون أداة لعرقلة التنمية.

لهذا، نسألكم السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات التي تقوم بها وزارتم للتنسيق بين الإدارات والمصالح الخارجية للوزارات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل.

السيد محمد عيو، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث

القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارون،

بداية، أشكر السادة المستشارين المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، على طرحهم هذا السؤال الهام المتعلق بموضوع التنسيق بين المصالح الخارجية للوزارات أي المصالح اللا مركزة للإدارات العمومية ودورها في التنمية المتكاملة للعائلات وأقاليم المملكة.

وأؤكد لكم في هذا الصدد التزام الحكومة على ترسيخ دعائم سياسة القرب في تدبير الشأن المحلي وتعزيز القدرات التدييرية للإدارة الترابية، لتحقيق تنمية منسجمة ومتكاملة بين مختلف العائلات والأقاليم.

وإذ أشاطر السادة المستشارين الرأي بخصوص أهمية عملية التنسيق، كمبدأ أساسي في نمط التدبير وكآلية تنظيمية لتحقيق تنمية محلية ووطنية مستدامة.

أذكركم أن مهمة التنسيق الإداري التي يتولاها السادة العمال تعتبر الأداة الرئيسية للرفع من مستوى التنمية المحلية المرتكزة على تكامل المشاريع

بالرغم من أنه هاد السؤال في الحقيقة في عوض أنه آني هو وصل متأخر، و لذلك كايئة بعض المستجديات، لأن كما طرحناه في بداية 2008، ولكن ما زالت كايئة الراهنية ديال هاد السؤال.

فخلافا لباقي موظفي الإدارات العمومية والجماعات المحلية الذين استفادوا من الترقية الاستثنائية لسنة 2002 بمقتضى المرسوم رقم 2.04.77 الصادر بتاريخ 04 ماي 2004، والمحدد بصفة استثنائية كيفية الترتي في الدرجة بالاختيار لموظفي الإدارات العمومية والجماعات المحلية، فإن الأعوان العموميين لم تشملهم هذه الترقية، و بالتالي تم حرمانهم من الترقية الاستثنائية لسنة 2002.

ولتدارك هذا الخطأ الإداري، عمد كل من السيدين الوزيرين السابقين: وزير تحديث القطاعات العامة ووزير المالية والخصوصة آنذاك، إلى إصدار مرسوم بتاريخ 09 ماي 2007، يهدف إلى تمكين الأعوان العموميين العاملين بالإدارات العمومية والجماعات المحلية والمستوفين إلى غاية 31 دجنبر 2002 على الشروط النظامية، من الاستفادة من الترتي، بغض النظر عن شرط التخصصات المهنية المنصوص عليه في الفصل 15 من المرسوم الملكي رقم 682.67 المؤرخ في 13 أكتوبر 1967.

ولقد بقي مشروع هذا المرسوم حبيس دوايب الأمانة العامة للحكومة آنذاك، مما اضطر الحكومة الحالية إلى تحيين واستصدار المرسوم رقم 2.08.373 بتاريخ 09 يوليوز 2008 والمنشور بالجريدة الرسمية، عدد 5649 بتاريخ 21 يوليوز 2008، الهادف إلى إحلال تسمية "مساعد تقني" محل تسمية "عون عمومي"، والمحدد بصفة استثنائية كيفية ترقية هذه الفئة في الدرجة بالاختيار.

وعلى الرغم من مرور ما يناهز السنة، فإن الوضعية الإدارية والمالية لهذه الفئة من الموظفين لم تتم تسويتها في بعض القطاعات إلى الآن. هناك بعض القطاعات التي قامت بالترقية الاستثنائية، وكين بعض القطاعات إلى الآن لم تقم بالترقية الاستثنائية.

أشنو هي الإجراءات التي ستقوم بها وزارتك لتمكين الأعوان العموميين، أي المساعدين التقنيين، الآن من الاستفادة من الترقية الاستثنائية لسنة 2002؟

أيضا كيف ستعالج الوزارة التأخير الحاصل في هذه الترقية وإشكاليات الأقدمية الإدارية للموظفين الذين تمت ترفيتهم بشكل عادي خلال سنوات 2003، 2004، 2005، 2006 و2007؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات

السيد الوالي. واش هادي دولة وسط دولة؟! لا. ما يمكنش.

ولهذا، السيد الوزير، الله يجازيك بخير، لابد ما تتبعو هاد العملية باش نجحو. الحمد لله بلادنا عرفت تطور كبير في مجال الاستثمار، والحمد لله المغرب ديالنا ولي كله أوراش، ولكن كين بعض المناطق اللي مازالة فيها بعض الإدارات تعرقل، وكنعتبر رأسها - يمكن - إدارة ليست تابعة للإدارة المغربية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بتحديث القطاعات

العامة:

بغيت نؤكد للسيد المستشار المحترم على أنه في إطار الاختصاصات الموكولة لوزارة تحديث القطاعات العامة، ولاسيما منها المتعلقة بتحسين تنظيم الهياكل الإدارية للإدارات العامة وتسييرها وتطوير مناهج العمل بها، فإنه تم إحداث - بموجب مرسوم - واحد للجنة، وهاد اللجنة هي مكلفة بتنظيم الهياكل الإدارية واللامركز الإداري، وكنسهر على إبراز الجوانب التنسيقية بين الإدارات ومختلف القطاعات الوزارية، وكذلك كنهم بإحداث الهياكل الملائمة على الصعيدين المركزي واللامركز، مع مراعاة الجانب التنسيقية في أنشطتها، وذلك على المستوى الأفقي والعمودي.

بالفعل، فيما يتعلق بملاحظتكم حول موضوع الاستثمارات. صحيح، هناك بعض الأقاليم أو بعض الجهات اللي ربما مراكز الاستثمار ككنكون بعيدة شيئا ما، وكيوقع واحد التأخير أو واحد التعطيل في المسطرة، ولكن لابد ما نذكرو وننوهو بالدور اللي ككنقوم به المراكز الجهوية للاستثمار فيما يخص ملفات الاستثمار بصفة عامة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السؤال الآني الموجه أيضا إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة، حول الترقية الاستثنائية للأعوان العموميين، للمستشارين المحترمين السادة: عبد المالك أفرياط، عبد السلام خيرات، محمد الهبطي، محمد بورمان، عبد الحميد فاتحي، محمد عداب الزغاري، محمد دعيدة، محمد العشاب، عبد الرحيم الرماح، محمد لشكر، حسن أكليم، أحمد العاطفي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

العامّة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.
السيدة والسادة المستشارون المحترمون،
السيدة والسيد الوزير المحترم،

بداية، أتقدم بالشكر للسادة المستشارين المحترمين من الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية على طرحهم لهذا السؤال الهام، حول الترقية الاستثنائية للأعوان العموميين.

وفي هذا الصدد، لا بد من الإقرار أن - بالفعل - هذه الفئة كانت الفئة الوحيدة من الموظفين التي لم تستفد من الترقية الاستثنائية، طبقا للمرسوم الصادر في 04 ماي 2004، والمحدد بصفة استثنائية كيفية الترقى في الدرجة بالاختيار لموظفي الإدارات العمومية والجماعات المحلية.

ونظرا لهذه الوضعية، واستجابة لمطالب المركزيات النقابية في إطار الحوار الاجتماعي برسم السنة الماضية (سنة 2008)، وحرصا من الحكومة على الوفاء بالتزاماتها تجاه شركائها الاجتماعيين، أي المركزيات النقابية، صدر بالجريدة الرسمية بتاريخ 21 يوليوز 2008 مرسوم يهدف إلى تمكين مختلف أصناف سلك الأعوان العموميين العاملين بالإدارات العمومية والجماعات المحلية المتوفرين، إلى غاية 31 دجنبر 2002، على الشروط النظامية من الاستفادة من الترقية الاستثنائية.

وستتم هذه الترقية بعد التقيد في جدول الترقى بغض النظر عن شرط التخصصات المهنية المنصوص عليها في الفصل 15 من المرسوم الملكي الصادر في 13 أكتوبر 1967، مع مراعاة القيمة المهنية للموظف ومردوديته. وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق إجراء الترقية الاستثنائية المشار إليها سيتم بأثر رجعي، ابتداء من فاتح يناير 2003، مع احتفاظ المعنيين بالأمر بالأقدمية في الدرجة، تحتسب من تاريخ استيفائهم شروط الترقى.

وستمكن هذه العملية من ترقية حوالي 4000 عون عمومي بإدارة الدولة، بتكلفة مالية تقدر بحوالي 50 مليون درهم، إضافة إلى موظفي الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية التي تسري عليها نفس مقتضيات الوظيفة العمومية.

وفي هذا الإطار، أريد أن أؤكد للسيد المستشار المحترم على أن الوزارة قد قامت باستصدار واحد المذكرة إلى كل القطاعات الحكومية. بالفعل هناك تأخير، هناك قطاعات حكومية طبقت المرسوم مند السنة الماضية.

هناك بعض التأخير، والسبب تكلمتو عليه في طرح السؤال، وهو تبديل التسمية، وهادي كان واحد المشكل تقني تم استدراكه بتبديل هذه التسمية، وقمنا بإصدار واحد المذكرة لكل القطاعات الحكومية، وشرحنا كيفية تصريف هذه العملية لكي تستفيد هذه الفئة، اللي قلت هي فئة - بالفعل - أكثر تضررا. ومع الأسف، لم تستفد من الترقية الاستثنائية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.
لكم الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

على أي، كشكرو السيد الوزير على جوابه، اللي - على أي - كيؤكد التأخير اللي كين في ترقية الأعوان، هاد الفئة من الموظفين اللي هي فئة مقهورة أصلا، ولكن أصل طرحنا للسؤال هو اليوم واحد المجموعة من القوانين المنظمة للإدارة، اللي أصبحت متجاوزة، ففي الوقت اللي الإدارة المغربية تعرف مجموعة من التغيرات، مجموعة من التطورات، هناك هدف تحديث هذه الإدارة، كئلقوا قوانين، من ضمنها المرسوم الملكي اللي خاص بهذه الفئة، خاصة الفصل 15 منه، أصبح متجاوزا.

اليوم، الإدارة فوتت واحد العدد ديال الخدمات، نموذج Parc auto ما بقاش عند الإدارة، الصيانة، الحراسة، إلى غير ذلك من الخدمات اللي فوتتها الإدارة، وباقي هاد الشرط ديال المهنية، لأن هاد الفصل آش كيقول؟ بالرغم من استيفاء الشروط، خاص يتوفر شرط ثاني في هاد الموظفين، اللي هو خاص يكون Chef de parc ولا Chef menuisier، في الوقت اللي الإدارة هاد الشي كله فوتاتو.

بمعنى اليوم على وزارة تحديث القطاعات تحيين مجموعة من القوانين الخاصة بالإدارة، وألا نسقط أيضا في نفس الإشكال، لأننا لازلنا نتشبت في الفيدرالية الديمقراطية للشغل بالترقية الاستثنائية لعموم الموظفين، واللي المطروحة الآن في إطار الحوار الاجتماعي.

ومن الآن، ننبه الحكومة باش أنه هاد الفصل هذا، خاص التحيين ديالو، بالإضافة إلى مجموعة من المراسيم باش ما يوقعش لنا نفس الإشكال في الترقية الاستثنائية، اللي ما زلنا نتشبت بها، وتختي أن تستجيب لها الحكومة في أقرب الآجال من 2003 إلى 2008 لعموم الموظفين.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

السيد الوزير، تفضلوا للإجابة.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات**العامّة:**

شكرا السيد الرئيس.

بغيت كذلك نؤكد بدوري على أن فئة الأعوان العموميين هي من أكثر الفئات تضررا. هذا لا جدال فيه، في حين تعتبر هذه الفئة هي دعامة أساسية للإدارة المغربية.

وفي هذا الإطار بغيت نؤكد على أن الحكومة قررت تسوية وضعية

المستشار السيد إدريس مرون:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

زملائي،

حقيقة، هاد السؤال حطيناه في واحد الوقت، أكتوبر اللي داز، قريبة يوصل عليه عام، وأنا ملزم - إذن - بغير الصيغة ديالو، لأن ذاك الشئ اللي حضرنا عليه داك الوقت في السؤال مات.

قلنا خاصنا شي حاجة شي حاجة اللي حية. اللي هو حي الآن هو نتائج الباكلوريا، التي لا ترضي أحدا - الدورة الأولى على الأقل - فلا بد ما نعرفو أشنو هي الأسباب اللي جعلت أن نتيجة الباكلوريا تكون في هذا الحد، لأنه هو لا يرضينا جميعا.

النقطة الثانية تتعلق بالبرنامج الإستعجالي.

السيدة الوزيرة،

احنا، نهار جينا لهاذ البرلمان، ونهار بدينا كنتكلمو على الجهوية في المغرب واللاتركيز وعدم التمركز والجهوية، والجمع يقول إننا ذاهبون في توجه معقول، إلا أنه البرنامج الإستعجالي اللي اتما الآن كنتشغلوا فيه والقيمة ديالو 43 مليار درهم، يمشي عكس ما كان يقال وعكس التوجه العام اللي كيشي فيه المغرب.

فقد علمنا أن العملية ديال إنجاز هذا البرنامج الكبير جدا والمهم جدا ستكون ممركة على الصعيد الوزاري، على الصعيد المركزي، سواء تعلق الأمر بالبنيات أو الشراءات ديال الآليات الديدانكتيكية.

وهذا، أمر نستغرب له، لأننا لسنا متفقين على أن نعود إلى نمط من التسيير هو متجاوز الآن، وأثبتت كل التجارب على أنه غير صالح، لأنه يستثني الطاقات المتواجدة في الأقاليم والجهات وفي الجماعات المحلية.

كما نريد أن نثير انتباهكم أنه لم يشرك المنتخبون المحليون في هذه العملية الكبرى التي تم أطفالنا جميعا، والتي تم ميزانية ضخمة.

كذلك، نتخوف السيدة الوزيرة، من استيلاء - وهذا رأي المقاولين المغاربة المتوسطين والصغار أيضا - من أن تستولي على هذه الصفقات نظرا لطابع اللي بغيثوا تعطيوا لها على هذه الصفقات الكبرى، دون ما يكون حظ فيها للمقاولة المغربية المتوسطة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم.

الكلمة الآن للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال، فلتفضل مشكورة.

السيدة لطيفة العابد، كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي

وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار المحترم.

الموظفين المنتهين إلى الدرجات المرتبة في سلم الأجر من 1 إلى 4، بالإضافة إلى هذه الترقية الاستثنائية، قررت باش تعمل على تسوية وضعية هذه الفئة، وهي - كما قلت - فئة متضررة، وهاد العملية هادي الفريق ديالك ومركزيتكم - الآن - راه احنا في إطار مفاوضات حول طريقة إعداد المرسوم، واللي بغيث تؤكد بالمناسبة، أن الحكومة لها إرادة قوية لتسوية هذا الملف في أقرب الآجال.

وهذا الملف ستم تسويته - على أبعد تقدير - مع نهاية السنة المقبلة، بمعنى كل الأعوان اللي كانوا مرتبين في درجات السلم من 1 إلى 4 سيتم إفراغهم إلى السلم 5 فما فوق مع نهاية السنة المقبلة بحول الله. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

نتنقل إلى السؤال الآني الموالي، الموجه إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، حول سبل تدبير النجاعة الطاقية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد طالح، العلوي مولاي إدريس، يوسف بنجلون، محمد عبو، إبراهيم الحب، حميد العكروود، عبد الرحيم عاني، عبد الله الغوتي، محمد القلوي، عبد الواحد الشاعر، مصطفى الشهواني، لحبيب لعلج، أحمد حاجي، عبد العزيز بوهودود، علي طلحة، المكي الحريزي، خيري بلخير، عبد السلام أمغار، محمد مفيد، محمد بوداس، شفيق بنكيران، غلال عزويوني، العلمي التازي، الحسين أشنكلي، محمد بوهريز، عبد القادر سلامة، الميلودي عفوت، الحو المربوح، لحسن العواني، الحبيب نواس، عبد العزيز البنين، عبد الرحيم واعمر، لحسن عباد.

وسيتولى الإجابة عنه بالنيابة، السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة.

إذن، الكلمة لأحد السادة المستشارين لطرح السؤال، فليفضل مشكورا.

يتبين أن أصحاب السؤال غير موجودين في هذه القاعة. إذن، يؤجل هذا السؤال إلى جلسة لاحقة.

نتنقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع التربية الوطنية وعددها ثلاثة، وستتولى الإجابة عنها السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي.

السؤال الأول المتعلق بالمخطط الإستعجالي للتعليم، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مرون، الهاشمي السموني، محمد فضيلي، حسن أبو العز، لحسن بوعود، إبراهيم فضلي، حسن القيشوحي، عبد القادر أقوضاض، علي آيت المودن، عبد الحميد السعداوي، عمر مكر، عبد الله أبو زيد، لحسن بوعود، سعيد التداوي وعبد اللطيف اسطنبولي.

فليفضل السيد المستشار المحترم طرح السؤال.

بالبنائات المدرسية.

- فيما يتعلق بالتجهيزات الديدككتيكية، كذلك، يتطلب اقتناؤها خبرة كبيرة. هذه الخبرة غير متوفرة الآن في الأكاديميات. لهذا، فكرنا في أن نقوم بدراسة على الصعيد المركزي من أجل تحديد الحاجيات، تحديد مواصفات الأجهزة الديدككتيكية، وبعد ذلك نعلن طلب عروض تعلن عنه أكاديمية نيابة عن الأكاديميات الأخرى، ويتم إجراء الصفقات على صعيد كل أكاديمية، لأن الميزانيات الخاصة بهذا الآن هي الآن عند الأكاديميات.

إذن هاد الجانب ديال الاقتناء، احنا في الوزارة عاطينو واحد الأهمية باللغة ومؤطر، ويمكن أن نتداول حوله مع السيدات والسادة المستشارين إذا كانوا يرغبون في ذلك، من أجل تقديم كل التفاصيل المتعلقة بالموضوع، لأننا - في الحقيقة - نسير في الإتجاه الذي يمكننا من توفير هذه البنائات في الأجال التي نص عليها البرنامج الإستعجالي. شكر السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هل لديكم تعقيب السيد الرئيس؟

المستشار السيد ادريس مرون:

اللي كخافو منه بالضبط هو هذا اللي قالت السيدة الوزيرة. ففعلا إذن، ما نسمع خارج البرلمان هو صحيح، أنكم ستلجئون إلى مقالة كبرى داخل الوطن أو خارج الوطن لتقوم بهذه العملية، بينا احنا لا نشارككم الرأي في هذا التوجه.

عندنا في المغرب، CGI، CDG، العمران، عندنا الأشغال العمومية، عندنا مجموعة ديال المؤسسات في البلاد المتخصصة في البناء، والأشغال العمومية كانت كتبني لكم ديمًا على طول السنين.

فالآن كان يمكن لكم تديروا معها عقدة باش تسهر لكم على مجموعة من المؤسسات، و CDG تسهر على واحدة، العمران على واحدة والمؤسسات ديال البلاد كثيرة، كايين عندنا العشرات ديال المؤسسات متخصصة في البناء، وبالتالي كان عليكم أن تلجؤوا ربما إلى هذا.

وأنا أتذكر أنه أثناء النقاش داخل اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، كنا تكلمنا على هذا الأمر، وقلنا على أنه من الممكن أن الوزارة تلجأ - فيما يتعلق بالبنائات - إلى مثل هذه المؤسسات.

كنا نود أن تكون هذه المقاربة هي المعمول بها، فنحن نتخوف من أن لا تتمكنوا من إنجاز هذا المشروع في وقته بالطريقة التي اعتمدها، وكذلك نخشى ألا تستفيد المقالة المغربية - كما يقول الشارع - من هذا البرنامج. شكرًا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيدة الوزيرة تفضل.

السؤال - بطبيعة الحال - تغير، إذن غادي نحاول نجابو على السؤال اللي طرحو المستشار المحترم.

بطبيعة الحال، ما تريدون التأكيد عليه هو ضرورة إرساء تدبير لا متركز ولا مركزي للشأن التربوي، وهذا ما نص عليه الميثاق الوطني للتربية والتكوين، بحيث كان أحد المحاور الكبرى في إصلاح منظومة التربية والتكوين، أحد المحاور الكبرى التي تتعلق بتفويض الاختصاصات المتعلقة بتدبير الشأن التربوي إلى البنائات القريبة من الفعل التربوي.

هذه البنائات - بطبيعة الحال - هي الجهة، ولذلك تم إحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بصفة مؤسسة عمومية، تتوفر على الاستقلال المالي وعلى الشخصية المعنوية، كذلك على الصعيد الإقليمي.

وأكبر نقطة نريد أن نستثمر فيها كذلك للرفع من قدراتها هي المؤسسة التعليمية. هذا هو النسق الذي نشغل فيه منذ البداية في تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

الأمر الذي تشيرون إليه، السيد المستشار المحترم، والمتعلق بالصفقات الخاصة بإنجاز البنائات المدرسية وكذلك بالتجهيزات الديدككتيكية:

- فيما يتعلق بالبنائات المدرسية، أتم تعلمون جيدا، لأننا تداولنا في هذا الأمر في عدة مناسبات، لأن البرنامج الإستعجالي نظرا للطموح الذي أتى به ونظرا لإرادة صاحب الجلالة ولإرادة الحكومة المغربية من أجل استدراك كل العجز الذي تراكم خلال السنوات المنصرمة، هناك إرادة لإنجاز عدد كبير من المنشآت التربوية: مؤسسات ابتدائية، إعداديات، ثانويات وداخليات، يعني بعدد - تقريبا - يوازي ثلث ما تتوفر عليه حاليا.

من أجل إنجاز هذه البنائات التحتية في هذا الحجم الهائل، نحن اعتبرنا على أن مصالح الوزارة لا تتوفر على القدرات اللازمة للقيام بهذا العمل، لأننا - قبل كل شيء - مؤسسة، أهم اختصاصاتها، بل اختصاصها الأساسي، هو التربية والتكوين.

ولهذا في كل ما نشغل عليه خلال البرنامج الإستعجالي، نحاول أن نركز اهتمامات الفاعلين على الشأن التربوي بالدرجة الأولى، ونريد أن نخفف عنهم كل ما هو خارج عن هذا النطاق.

إذن، لهذه الاعتبارات، تم التفكير في التعاقد مع مقاولات كبرى لتقتسم الطلب الذي تقدمه الآن أو العرض الذي تقدمه الوزارة حاليا فيما يتعلق بإحداث المؤسسات التعليمية، حتى نتحكم في الأجال، لأننا حاليا نعيش صعوبات كبرى، سواء في إنجاز البنائات التحتية أو في تأهيل ما هو متوفر من هذه البنائات.

ولهذا، هاد القرار خذيانه، لأننا ما عندناش شي حل آخر لإحداث هذه المنشآت في الأجال المحددة، خلال الأربع سنوات التي يعطيها البرنامج الإستعجالي، إذا لم نوفر لذلك إمكانيات هائلة لا تتوفر إلا لدى المقاولات الكبرى، مغربية كانت أو أجنبية. إذن هذا فيما يخص الجانب المتعلق

وتكوين الأطر والبحث العلمي، حول مصير عدد من حاملي شهادة البكالوريا غير المسجلين بأية مؤسسة للتعليم العالي والتكوين المهني، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أوعمو، أحمد الرحموني، سيدي محمد أخطور، مصطفى الكانوني، جناح عبد العزيز، العربي خربوش، أحمد الشوافي، حسن الغزوي، لحسن أوجكال، محمد الزعيم، محمد صالح اقبيزة، محمد وحالو.

فليتفضل الأستاذ أوعمو لتقديم السؤال مشكورا.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السؤال الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية يتعلق بإعطاء بيانات حول الحاصلين على شهادة البكالوريا خلال السنوات الماضية. وحسب المعلومات المتوفرة، فإنه في السنة الدراسية التي نودعها، بقي هناك من مجموع الحاصلين على البكالوريا ما يزيد عن 40 ألف حاصل على شهادة البكالوريا، لم يعرف أين مروا وأين قصدوا وأين ذهبوا بعد البكالوريا.

حسب ما أعطي من بيانات في هذا الموضوع، لم يسجلوا لا في المؤسسات التعليمية الجامعية أو التكوين المهني داخل المغرب ولا خارجه، لا في المؤسسات العمومية ولا الخصوصية.

هذا السؤال يصادف الإعلان عن نتائج البكالوريا لهذه السنة في الأسبوع الماضي، الذي عدد مهم جدا - وبدون شك - سيزيد بعد هذا الاختبار الاستدراكي. فإذا كان جزء كبير من مصير هؤلاء سيكون مصير الآخرين، سيتضاعف هذا العدد.

الظروف إذا كانت ظروف الاستقبال والاستيعاب على مستوى المؤسسات الجامعية، سواء المركزية أو الجهوية، من ضعف وسائل الاستقبال والآليات ودواليب التكوين والتدريس الجامعي والظروف غير الملائمة التي يوجد عليها الوسط الجامعي، فإننا نخاف لأنه هذه المشاكل خطيرة جدا، أن يكون هناك متعلمين في مستوى البكالوريا، ولا نعرف مصيرهم - على الأقل - وليس هناك إحصاء.

ثم ماذا هي لتلافي هذا النوع من الهدر الجامعي؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لك السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر

والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر

والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

غير هاذ الاقتراحات ديال السيد المستشار - بطبيعة الحال - هي أول ما فكرنا فيه في الوزارة، وكان عندنا تداول مع زملائنا في هذه الجهات اللي ذكرتها كلها، السيد المستشار. ولكن، تبين أن كل هذه الجهات الحمد لله، نظرا للأوراش اللي كيغرفها بلدنا، كلها تواجه طلبيات كثيرة، وهي يمكن تقولو أن حجم عملياتنا ما كيملكش لأي جهة من هذه الجهات اللي قتلوا تستوعبها الآن.

احنا اليوم كان عندنا فتح الأظرفة المتعلقة بالمباراة اللي أعلننا عليها. وبحال اللي قلت للسيد المستشار، احنا بإمكاننا نعملو جلسة خاصة في هذا الموضوع، وقدمو لكم كل المعطيات، وتتناو أنكم حتى اتما تقتنعوا معنا وتواكبوا معنا هاد العملية، لأنها عملية ضخمة لم يسبق للمغرب أن عرف مثلها في هذا الحجم.

مادام باقي عندي واحد شوية ديال الثواني، إلى سمح لي السيد الرئيس، نعطي بعض التوضيحات المتعلقة بالبكالوريا، لأن هي ما كانتش - حقيقة - في السؤال، لكن نزولا عند رغبة السيد المستشار، كيمن تقولو بأن النتائج اللي عرفتها شهادة البكالوريا هاد السنة هي نتائج ما كتخرجش على النسق العادي، اللي كتعرفو نتائج البكالوريا بصفة عامة. فيها بعض المستجدات المتعلقة بارتفاع نسبة النجاح لدى الشعب العلمية، وكذلك هناك إمكانيات أكبر، أتاحت للطلبة الذين بإمكانهم أن يجتازوا الدورة الاستدراكية.

بطبيعة الحال، نتائج البكالوريا هي حصاد لمسار طويل للتدريس، يبتدئ من السنة الأولى ابتدائي، بل قبل ذلك، من التعليم الأولي.

ما نعمل عليه في البرنامج الإستعجالي هو أن نستثمر منذ بداية المسار التعليمي، وسوف نطلعكم قريبا عن برنامج نشستغل عليه في إطار البرنامج الإستعجالي المتعلق بالاهتمام بالجيل الذي سوف يلج المدرسة في الدخول المدرسي المقبل، الذي سميناه "جيل النجاح"، لأننا نتمنى أن نجعل من مدرستنا، بل نشستغل لكي نجعل من مدرستنا مدرسة للنجاح، ونجعل من الأجيال التي سوف تلجها - الأجيال بطبيعة الحال اللي هي الآن موجودة - ولكن كذلك سوف نستثمر بصفة خاصة، في الجيل الذي سوف يلج المدرسة في السنة المقبلة إن شاء الله، لكي نعطيهم حظوظا أكبر للنجاح في مسيرته التربوية.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السؤال الثاني الموجه للسيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي

شكرا السيد المستشار المحترم،
السيد المستشار،

إذا كان السؤال يتمحور حول عدد المناصب المتوفرة أو عدد المقاعد المتوفرة على صعيد الجامعة، فأتم تعلمون جيدا بأن كل الحاصلين على البكالوريا يجدون مقعدا في الجامعات المغربية أو في مؤسسات التعليم العالي، حيث أن 80% من هؤلاء الحاصلين يتم تسجيلهم على صعيد المؤسسات الجامعية، فيما 20% يسجلون في مؤسسات تكوين الأطر ومؤسسات التعليم العالي الخاص ومؤسسات التكوين المهني العام والخاص ومؤسسات التعليم العالي بالخارج.

وقد بلغ العدد الإجمالي للمسجلين الجدد في مختلف مكونات التعليم العالي العمومي والخاص والتكوين المهني العمومي والخاص 136.000 طالب جديد في الدخول الجامعي 2007-2008، بينما بلغ عدد الناجحين في البكالوريا 105.000 في دورة 2007.

وهذا يعني بأن عرض التعليم العالي، بجميع مكوناته، يفوق - إجمالاً - عدد الناجحين في شهادة البكالوريا، وأن عددا هاما من الطلبة الحاصلين على شهادة البكالوريا في السنوات الفارطة يعيدون التسجيل في مسالك أو مؤسسات أخرى للمرة الثانية.

وتسعى وزارة التربية الوطنية إلى تشجيع التلاميذ الحاصلين على البكالوريا على التسجيل بالتعليم العالي واختيار التكوينات التي تتلاءم مع تكوينهم وتطلعاتهم، وذلك عبر شبكة مراكز إرشاد الطالب ومراكز الاستشارة والتوجيه والمصالح التابعة للجامعات.

وتجدر الإشارة إلى القيمة المضافة المنبثقة عن أجرأة البرنامج الاستعجالي في قطاع التعليم العالي، والتي تتجلى في المجالات التالية:

- 1- توسيع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي، خصوصا منها المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، في اتجاه المساهمة في سد حاجيات البرامج الوطنية من أطر عليا كفأة ومؤهلة؛
- 2- تطبيق إصلاح بيداغوجي في مسالك الإجازة بهدف الحد من الهدر الدراسي والرفع من المردودية الإجمالية للمنظومة من جهة، وتقوية القدرات الذاتية للخريجين عبر مجزوءات مهنمة، تلقن في كل المسالك الأساسية بالأسدوسين الخامس والسادس، ودعم القدرات التواصلية والتحكم في اللغات الأجنبية وتقنيات الإعلام والتواصل والتشعب بثقافة المقابلة، ضمن مجزوءات التكوين بالأسدوسين الأول والثاني، وكذا تسهيل الاندماج للخريجين في سوق الشغل، من جهة أخرى.

وبصفة موازية، يقوم قطاع التكوين المهني بمجهودات هامة في إطار برامجه الاستعجالية لتوسيع طاقاته الاستيعابية وإدماج حاملي الشهادات العليا في تكوينات مهنمة تسهل عليهم ولوج سوق الشغل.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للأستاذ أوعمو للتعبير، تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

نظريا، نحن على الخط 100%، ولكن ما نسائله الآن هو أن الوضع - في الواقع - ليس كذلك، لأنه الآن تخرج أفواج من حاملي شهادة البكالوريا يجد أمامه صنفين: فضاء جامعي عام جموي، هاد الفضاء لا يتوفر موضوعيا على كل متطلبات الاستقبال، هذا واقع معروف، ثم فضاء آخر خاص، يستقطب النخب أو الناس الحاصلين على نقط أو ميزات كبرى. وهذه المدارس العليا طبعاً، وبعض الأقسام التحضيرية، فيبقى بين هذا وذاك جيش كبير من الطلبة لا هو في الجامعة ولا هو خارج الجامعة.

وإذا أضفنا إلى ذلك نسبة التكرار، خصوصا في الأقسام الأولى في مختلف الشعب، هذا التكرار يؤدي إلى الحد من قدرات الاستيعاب والاستقطاب، يؤدي كذلك إلى ارتفاع مستوى هاد النوع، هاد الشريحة من حاملي البكالوريا، بدون مقاعد داخل الجامعة. لما نقول "دون مقاعد" دون مقاعد التي تلاءم، وبالتالي الشباب اليوم لما يجد مقعدا غير ملائم يغيب.

السؤال الأول: أين يغيب؟ مسألة أمنية مطروحة في البلاد، يقال 40.000 لا نعرف أين هم. إذا أضفنا لهم غير 10.000 ولا كذا سترتفع هذه الشريحة وتكون مسألة خطيرة جدا.

فلذلك، نرى أن هناك إشكالية الهدر، ونحن نعلم في المخطط الإستعجالي، أحد الركائز الأساسية المستهدفة هو محاربة الهدر على مستوى التعليم الأساسي والإعدادي، وهذا شيء جميل، ولكن سنحارب الهدر في المستويات الدنيا، ونجد الهدر في المستويات العليا بالجامعة، شيء خطير جدا.

ما هي الوسائل المطلوبة للتخفيف من هذا الهدر أو ضمان - على الأقل - وجود مقاعد جامعية؟

نظن أن هناك الآن حاجة إلى إعادة النظر أو توسيع ما يسمى بـ "الأقسام التحضيرية" لتشمل كافة الأقاليم. ورازات مثلا، الذي يعرف بإعطاء نخب كبيرة جدا، وخصوصا في الشعب العلمية، لا يتوفر على أقسام تحضيرية للتعليم العمومي.

منطقة أكادير وما حولها، كمين مؤسسة واحدة على مستوى جهة سوس ماسة-درعة بكاملها. منطقة جديدة بكاملها ليس فيها أي قسم تحضيرية. هناك بعض المدارس الخصوصية، نظن أنه سيكون من الأحسن، من الممكن دعم هذا النوع من الاستقطاب - على الأقل - حتى أنه يتم

مقيدون ببرنامج محدد في الزمان والمكان. أرجو أن نختصر تدخلاتنا وأجوبتنا حتى نكيفها مع الوقت المخصص.

إذن، نحن مع السؤال حول وضعية أساتذة السلك الأول الثانوي والإعدادي، السلم العاشر، للمستشارين المحترمين السادة: محمد العربي القباح، تيتي العلوي، خديجة الزوي، كافي الشراط، عبد العزيز عزابي، محمد السوسي الموساوي، عبد اللطيف أبوح، عزيز الفيلاي، محمد العبيدي، عبد الغني مكاي، عبد الحميد بلليل، عبد الكبير برقية، مصطفى ميارة، إبراهيم مامي، الطيب الموساوي، محمد القاسمي، محمد أبو الفرج. فليفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال.

المستشار السيد محمد أبو الفرج:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

لا يمكن لأحد أن ينكر الجهود الجبارة والتضحيات التي يبذلها رجال التعليم طيلة السنة، سواء في المدن أو في القرى، كما لا بد من استحضار مشكل الخصائص الذي طرح من جراء عملية المغادرة الطوعية، الشيء الذي دفع لتوظيف أساتذة السلك الأول الثانوي الإعدادي السلم العاشر مباشرة كمعلمين مؤقتين أو كمتدربين لسد الفراغ بعد مغادرة أساتذة الشعبة الفرنسية.

لذا، لا بد أن أعرض عليكم وضعية هؤلاء الأساتذة الذين أفنوا زهرة شباهم في تلبية نداء الوطن بنكران للذات، لكن - للأسف - على الرغم من أن معظمهم قد تم تعيينهم منذ أواخر الستينات وبداية السبعينات، فقد لحقهم حيف كبير بسبب إقصائهم من الترقية الاستثنائية، رغم أن أغلبهم مقبل على التقاعد، حيث وضعت أمامهم عراقيل، ذلك أنه لم تتح لهم فرصة اجتياز مباراة التخرج من المراكز التربوية الجهوية إلى حين سنة 1990.

كما فرض عليهم شرط أساسي لاجتياز هذه المباراة، وهو التوفر على السلم الثامن مع 4 سنوات كأقدمية في هذا السلم لاجتياز امتحان التخرج من المراكز التربوية الجهوية، الذي يخول لهم إطار أستاذ السلك الأول، رغم أن هناك فئة اجتازت هذا الامتحان مباشرة بعد حصولها على السلم السابع، لتترقى إلى السلم التاسع، والفئة الثانية ترقى من السلم السابع إلى السلم الثامن ثم التاسع، بعد اجتياز امتحان التخرج التربوي بعد انقضاء 4 سنوات كأقدمية إضافية وامتحان إضافي، كان سببا في عرقلة سلم الترقية لهذه الفئة إلى السلم 11.

لذا، نسألكم السيدة الوزيرة:

- أليس من حق هذه الفئة أن تنصف بترقيتها إلى السلم 11 لرد الاعتبار إليها والاعتراف بجهودها، بدلا من المعاناة والإقصاء وهي مقبلة على التقاعد؟

التخفيف من هذه الشريحة.

كذلك، حتى المدارس أو الكليات التي تقبل الولوج بمباريات، أو تختار على أساس المستويات، لماذا لا تفكر في إحداث شعب وسطية أو دنيا تكون الأطر الصغرى والمتوسطة؟

كانت بعض مدارس المهندسين تقوم بهذا، فتوقف. الآن أصبح إما تكون بشكل كبير إما الباقي يذهب للجامعات مع النظام الجديد الذي أصبح معقدا وجد دقيق في أساس التكوينات.

نظن أننا نحن في المرحلة الانتقالية، لا بد أن نفكر في توسيع الهوامش التي يمكن أن تخفف من هذه الشريحة، التي الآن توجد خارج الجامعة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيدة الوزيرة، لكم الكلمة.

السيدة كاتبة البوالة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر

والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة، السيد المستشار المحترم، أتمتعون جيدا بأن ما جاء به الإصلاح الجامعي هو الآن حيز التطبيق، يسير تماما في الاتجاه الذي تحدثم عنه في تدخلكم، وذلك بتوسيع إمكانيات التكوين المهني من خلال إحداث الإجازات المهنية وتوسيع مجالها، وكذلك كل ما تحدثت عنه من الإصلاحات التي دخلت على مضامين التكوين على صعيد الجامعة، من أجل تمكين الطلبة من كفايات إضافية تسهل عليهم ولوج سوق الشغل على وجه الخصوص.

بطبيعة الحال، هناك كذلك برنامجا لتوسيع رقعة الأقسام التحضيرية على صعيد كل أقاليم المملكة. أتمتعون كذلك بأن هناك معايير نعتد عليها لإحداث هذه الأقسام وتوفر الآن على برنامج يمكن أن تقدمه أمامكم.

كذلك الإصلاحات التي تم إدخالها على مستوى الجامعة. حاليا، أصبحت تعطي ثمارها، وذلك من خلال تقليص السنوات التي يقضيها الطلبة من أجل الحصول على الإجازة، والرفع كذلك من نسب النجاح على صعيد الجامعة.

أعتقد بأن هناك صيرورة إيجابية جدا على صعيد جامعاتنا، علينا أن نواكبها ونزعاها ونضمن استمراريتها، حتى نصل إلى الأهداف التي نطمح إليها جميعا.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نتنقل إلى السؤال الثالث، موجه إلى وزير التربية والوطنية، مع التنبيه إلى السادة الوزراء والسادة المستشارين إلى ضرورة احترام الوقت، لأننا

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار المحترم.

حقيقة، السيد المستشار المحترم، احنا كانت عندنا واحد شوية ديال الصعوبة في فهم هذا السؤال، لأن ملف أساتذة السلك الإعدادي هو فعلا كان ملفا معقدا واشتغلت عليه الوزارة خلال سنة 2005، سنة كاملة مع الشركاء الاجتماعيين من أجل إيجاد الحلول الملائمة لهذا الملف.

هذا الملف كان - في الحقيقة - هناك مشاكل مرتبطة بترقية أساتذة السلك الأول، كانت هناك وتيرة بطيئة جدا للترقية. وانطلاقا من المقاييس المعتمدة ومقارنة مع الأطر الأخرى المنتهية إلى نفس السلم، تبين بأن هناك - فعلا - حيفا كبيرا يطال هذه الفئة، وهذا ما برر الاتفاق الذي تم التوقيع عليه ما بين المراكز النقابية ووزارة التربية الوطنية في دجنبر 2005، اللي كان في الحقيقة واحد النتيجة لمجهود كبير قامت به كل الأطراف، بما فيها الحكومة كذلك، لأنها بذلت كذلك مجهودا كبيرا لحل هذا المشكل، الذي تطلب غلافيا ماليا قدره مليار درهم و100 مليون درهم.

بطبيعة الحال، هاد العملية استفاد منها 15.000 أستاذ ديال التعليم الإعدادي. منهم من تمت ترقيته بصفة استثنائية سنة 2004، عددهم 5000 و3000 تمت ترقيتهم إلى السلم 11 قبل نهاية 2006، والباقي كلهم استفادوا من سنوات جزافية، أضيفت إلى أقدميتهم من أجل تمكينهم من تسريع وتيرة الترقية، واعتقدنا آنذاك - جميعا، مع شركائنا الاجتماعيين - بأننا وجدنا حلولا منصفة لكل الفئات، لأن أتم تعلمون بأننا وجدنا حلولا منصفة لكل الفئات.

وأتم تعلمون بأن كانت فيها الذين سبق لهم والذين لم يسبق لهم والراسبون وكذا واحد المجموعة ديال الأطر اللي اشتغلنا عليها في هذا الإطار. وكعتقدو بأننا وجدنا حلا منصفا، كنا نعتر به جميعا في ذاك الوقت، واعتبرنا أن هذا الملف تطوى، ولكن إلى كانت هناك حالات تم إغفالها، احنا مستعدين باش ننكبوا عليها جميعا وندرسوها معكم، السادة المستشارين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة.

المستشار السيد محمد أبو الفرج:

شكرا السيدة الوزيرة.

نشكرك، أولا على إعطائكم الكلمة لنا بأن تحلوا هذه المشاكل إلى كانت شي مشاكل عالقة.

كذلك، أنا غير اللي بغينا نقولو: ديمنا رجال التعليم هما الناس اللي كينبوا البلاد. رجال التعليم ملي كيشوف الإنسان واحد الحيف ولا يكون مضرور ولا شي حاجة، هاد الشي كينعكس على الوليدات، هادي الإشكالية اللي خاصنا نعرفوها جميعا، ماشي موظف غادي يخلي ولا شي عامل غيخلي آلة. عندنا آلات اللي هما التلاميذ. إلى كان المعلم أو الأستاذ ماشي على خاطر ما غيقريش، كي بغيتي ما غيديرش دك الشي اللي غيرضينا جميعا ويرضي المغاربة، لأن مستقبل البلاد هو التعليم ثم التعليم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

إذن ننقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيدة وزيرة الثقافة، حول تشييد الخزانات العمومية، للمستشارين المحترمين السادة: مبارك السباعي، حسن زهير، عبد الصمد عرشان، عبد الرحيم الكوباني، عبد السلام الودي.

وستتولى الإجابة عنه بالنيابة السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسيد الوزير،

إخواني المستشارون المحترمون،

لابد في البداية، السيد الرئيس، أن نطلب الشفاء العاجل للسيدة الوزيرة المحترمة، السيدة ثريا جبران، اللي - حقيقة - ترجع لنا ولمهمتها المنوطة بها، وتجابو البرلمان على الأسئلة اللي هي كتقدم لها، شفاها الله. تعاني جل المدن المغربية والقرى من قلة - إن لم نقل انعدام - الخزانات المخصصة للمطالعة والبحث والتحصيل، وقد أصبحت الحاجة ملحة لتشبيد خزانات ودور المطالعة من أجل تقريب هذه المؤسسات المهمة من عموم المواطنين، خصوصا الشباب، لتشجيعهم لمواجهة التأثيرات السلبية التي قد تحدثها ظاهرة انتشار أندية الأترنيت.

من هذا المنطلق، نسألكم السيدة الوزيرة، عن الإجراءات والتدابير التي تنوون اتخاذها لتشبيد الخزانات العمومية.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة البوالة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي، نيابة عن السيدة وزيرة الثقافة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار على مشاعره الطيبة إزاء زميلتنا، ثريا جبران، التي أتشرف بالنيابة عنها للرد على سؤالكم.

في البداية، أود أن أعبّر لكم عن شكري وامتناني للاهتمام الذي تبدونه إزاء موضوع تعميم البنات الثقافية ودمقرطة ولوج كافة المواطنين للخدمات الثقافية، وأؤكد لكم حرص الوزارة على تعزيز هذا الخيار ووضعه ضمن الأولويات التي تسهر عليها، وذلك تطبيقا لالتزام أخذته على عاتقها ضمن البرنامج الحكومي، وكذا أمام لجنة الشؤون الاجتماعية التابعة لمجلس المستشارين، خلال مناقشة قانوني المالية برسم سنتي 2008 و2009.

وبخصوص موضوع السؤال، أود أن أثير انتباهكم إلى أن الوزارة، إيمانا منها بالدور الذي تلعبه الخزانات العمومية في تكوين وتنقيف المواطن، وحتى تتمكن من الرفع من وتيرة توسيع وتطوير خدمات شبكة القراءة العمومية، عملت منذ الولاية السابقة على تنويع الفرقاء المساهمين في تمويل إنجاز البرنامج الخاص ببناء الخزانات.

وتعمل الوزارة حاليا للسير بسرعة أقوى لتجاوز العجز الذي تعاني منه البلاد في هذا الميدان.

وهكذا، يساهم بجانب الوزارة في إنجاز برنامج الخزانات العمومية، مجموعة من الشركاء، نذكر من بينهم: الجماعات المحلية، وكالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم الجنوب والسفارة الفرنسية بالمغرب ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء وعدد من الجمعيات الثقافية والاجتماعية.

ويبلغ عدد الخزانات العمومية حاليا 272 خزانة، موزعة على امتداد التراب الوطني، بالإضافة إلى 5 خزانات متنقلة، وقد تم برسم السنة المالية 2008 إحداث 3 خزانات متعددة الوسائط بكل من مكناس، وجدة وفاس، إضافة إلى 40 خزانة عمومية جديدة، مع برمجة دورات تكوينية للقائمين عليها.

وهناك بالنسبة للسنة الجارية 2009 إحداث 16 نقطة قراءة عمومية، منها 6 في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وستحدث خلال هذه السنة خزانتان متعددة الوسائط، كما سيتم تأهيل 16 خزانة عمومية بميزانية تبلغ 7.8 مليون درهم.

وللإشارة، تتوفر كل الخزانات المزمع افتتاحها خلال هذا الموسم على فضاءات خاصة بالأطفال والشباب، تسعى لتوفير رصيد وثائقي وتجهيزات تتماشى ومتطلبات هذه الفئات العمرية.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، نقطة نظام؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرفاوي:

لا يخفى عليكم، نحن في موسم الصيف. كيف يعقل هاد القاعة المحترمة اللي باقية جديدة، المكيف ما خدامش فيها؟! واش هذا معقول أن القاعة جديدة والمكيف ما خدامش واحنا في موسم الصيف؟! السيد الرئيس، كطلبو منك تتخذ التدابير وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

سنستفسر حول الموضوع، الكلمة للسيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكرو السيدة الوزيرة على إجابتها المقنعة.

حقيقة، احنا كنعرفو وزارة الثقافة وما أدراك ما وزارة الثقافة، لأنها تشرف على قطاع مهم وحيوي. ولكن، السيدة الوزيرة، حقيقة واحد العدد ديال الخزانات، ربما اللي غيتحدثوا، ولكن كاينة اللي تحدثوا وما سايرناش، السيدة الوزيرة، هادوك الخزانات اللي الموارد البشرية، لأنه - حقيقة - إلى بنينا البناية وحطينا الكتب وحطينا الآليات، ولكن هادوك الناس اللي غادي يشغلوا هاد الآليات ولا يؤطروا هاد الطلبة اللي كيولوجوا لهاد الخزانات. إذن مجال إلى حتى شي حاجة ما درناها.

ولهذا، السيدة الوزيرة، احنا كنعرفو الجهود اللي كتقوم بها الوزارة، لا على الصعيد الوطني، لا مع المجالس المحلية، كما جاء في الجواب ديالك، كذلك مع الجهات اللي - في الحقيقة - احنا كنعرفو جهة آسفي اللي خلقت واحد الخزانة من المستوى الرفيع، لكن الموارد البشرية منين غادي نجيهم لهاد الخزانة، اللي حتى هادوك الموارد البشرية نكلو الجماعات تجيهم؟!

ولهذا، الدور ديال وزارة الثقافة دور مهم، وهذا هو علاش حطينا هاد السؤال، السيدة الوزيرة، لأن وليداتنا إلى بقينا خلياتناهم كيمشيو مسائل اللي خارجة عن الثقافة، راه غادي يمشيو لشي مسائل، لانزلاقات خطيرة، وغادي تضرب وليداتنا في الصميم.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

باسمكم جميعا، أشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها، مع متمنياتنا للسيدة وزيرة الثقافة بالشفاء العاجل، إن شاء الله.

وننتقل مباشرة إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع الفلاحة، وعددها 9 أسئلة. السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري،

تكوينها التقني ينحصر فقط في سنتين بعد البكالوريا، مع العلم أن هناك العديد من الطلبة الذين لهم الرغبة والطموح في استكمال دراستهم العليا في هذا المجال، إلا أنهم يجدون جميع الأبواب مغلقة، حيث ليس لهم الحق في ولوج المعاهد العليا، في الوقت الذي نجد فيه تقنيين خريجي مدرسة الفلاحة والأشغال العمومية يتمتعون بهذا الحق.

وهذه الإشكالية تنطبق كذلك على طلبة شعبة الهندسة الطبوغرافية، المستوى التقني. هؤلاء الذين لهم بصيص من الأمل، بفضل الشراكة التي تمت بين مديرية التعليم الفلاحي والبحث الزراعي مع المدرسة العليا للمهندسين والمساحين بفرنسا، والذي، على إثره، يمكن للتقنيين الطبوغرافيين الحاصلين على نقط عالية بميزة "حسن جدا" اجتياز مباراة تنظم من طرف ثانوية Paul Valéry بمكناس التابعة للتعليم الفرنسي، حيث أن الناجحين في هذه المباراة يلجؤون إلى المدرسة العليا للمهندسين بفرنسا بمنح جد مشعة، في حين تتوفر بلادنا على معاهد ومدارس عليا كمعهد الحسن الثاني للبيطرة، ولكنه لا يمكن لطلبة شعبة التسيير وتدبير المياه ولوج هذه المدارس والمعاهد لاستكمال دراستهم العليا، رغم أهميتها في هذا الوقت بالذات.

لذا، نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن إمكانيات استجابة وزاراتكم، ومن خلالها حكومة صاحب الجلالة، لطموح ورغبة طلبة المدرسة الوطنية القروية الطبوغرافية بمكناس.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

إذا سمحتم، أرحب بالسيد وزير الفلاحة والصيد البحري، وأعطيه الكلمة لإجابة على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون،

أولا، نحن نظن أنه ليس هناك غياب لمعاهد ومدارس عليا خاصة بالنسبة لشعبة تسيير وتدبير المياه، فبلادنا تتوفر - بالنسبة لتكوين المهندسين - على شبكة من المؤسسات تؤمن تكويننا ذا جودة عالية، اللي هي معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة ومركبه المختص في البستنة بأكادير والمدرسة الوطنية الفلاحية الوطنية بمكناس والمدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين.

تتضمن برامج كل هذه المؤسسات دروسا ترتبط بميدان تدبير المياه، كما أن تسيير وتدبير المياه يعتبر من المكونات الأساسية لشعبة التجهيز القروي بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، والتي كوّنت لحد الآن حوالي 550 مهندس في هذه الشعبة.

حول غياب معاهد ومدارس عليا خاصة بالنسبة لشعبة التسيير وتدبير المياه، للمستشارين المحترمين السادة: محمد طالحا، العلوي مولاي ادريس ومن معها في اللائحة واللائحة طويلة.

وأعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال، الأستاذ أحمد حاجي.

المستشار السيد أحمد حاجي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

شكرا السيد الرئيس.

سيدي الوزير المحترم،

إخواني المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس،

أنا عندي ملاحظة فيما يخص إقصاء باقي الأساء لفريقنا، التجمع الوطني للأحرار، علما أن جميع الأسئلة اللي تطرحت هنا، تم ذكر جميع الأساء، ولكن، على كل حال.

سيدي الوزير المحترم..

السيد رئيس الجلسة:

ربحا للوقت، ربحا للوقت.

المستشار السيد أحمد حاجي:

سيدي الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم أن عددا من الطلبة خريجي المدرسة الوطنية للهندسة الطبوغرافية بمكناس يصطدمون بغياب مدارس ومعاهد لاستكمال دراستهم العليا، خاصة طلبة شعبة التسيير وتدبير المياه. هذه الشعبة التي تم إحداثها ابتداء من سنة 2001 نظرا لأهمية هذا التخصص الذي أصبحت كل الدول توليه اهتماما أقصى، وتضعه ضمن أولويات سياستها الإستراتيجية في مجال تدبير المياه، نظرا لقلة التساقطات المطرية وارتفاع حرارة الأرض.

فإذا كان المغرب يعتبر من الدول السبابة المهتمة بهذا المجال الحيوي والأساسي منذ انخراطه في تشييد السدود وتطوير سياسة التسيير والتدبير العقلاني للمياه السطحية والجوفية، بفضل عبقرية جلالة الملك الراحل الحسن الثاني رحمة الله عليه، إلا أنه مع تزايد النمو الديمغرافي وقلة الأمطار والحمد لله، هذه السنة بلدنا عرف أمطار الخير، الحمد لله، لكن هذا السؤال وضعناه، السيد الوزير، هادي تقريبا من 2007، ولكن - على كل حال - دائما عندو الإيجابيات ديالو.

قلت، إلا أنه تزايد النمو الديمغرافي وقلة الأمطار والاستهلاك غير العقلاني المفرط للمياه يتطلب تهيء العنصر البشري المتخصص في هذا المجال.

فإذا كانت هذه المدارس قد انخرطت في هذا المجال، فالملاحظ أن

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

على أي، احنا متفقين أنه مخطط "المغرب الأخضر" هو مخطط جد طموح، لأنه سعة توقع فلاحتنا كمركز أساسي داخل الاقتصاد الوطني، وبأن هاد البرنامج اللي هو كيرتكز على الاستثمار وعندو دعامتين، وخصوصا الاستثمار، فهو غادي تخصو كفاءات، وهاد الكفاءات لابد أنه نواكبوه برنامج للتكوين داخل التعليم العالي في الميدان الفلاحي.

وأنا أشاطر فكرة، السيد المستشار، أنه لابد ما يكون واحد البرنامج اللي يكون في المستوى، باش يمكن لنا تبغو الطموحات ديال مخطط "المغرب الأخضر".
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، ننتقل إلى السؤال الموالي، موجه أيضا إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري، حول صندوق التنمية الفلاحية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد كرمين، عبد الحق التازي، محمد بلحسن خير، علي قبوح، العربي بوراس، محمد لفحل، الطاهر الفيلاي، العربي سديد، سعيد كرم، أحمد بومكوك، إدريس حسني، محمد بن الزيدية، كمال بزبيعة، مصطفى القاسمي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الإخوة المستشارون المحترمون،

غير خاف عنكم الدور الهام الذي يضطلع به صندوق التنمية الفلاحية في دعم الفلاحة والفلاحين بشكل عام، غير أن الملاحظ أن موارد هذا الصندوق المتأتية من الرسوم وغيرها، أضحيت تعرف تراجعا، مما سيؤثر - لا محالة - سلبا على نشاطه ودوره.

لذا، نساثلكم السيد الوزير، عن التدابير التي تعتمون القيام بها من أجل البحث عن الحلول لدعم هذا الصندوق، حتى يتسنى له القيام بدوره أحسن قيام؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

وعلى مستوى تكوين التقنيين، تم سنة 2001 إحداث شعبة خاصة بهذا المجال بالمعهد التقني للهندسة الطبوغرافية بمكناس، كما أن برامج التكوين بالمعهد التقني للمكنة للفلاحة والتجهيز القروي لبوقنادل تهتم كذلك بمجال استعمال الماء في الفلاحة.

أما بخصوص إمكانية استكمال خريجي مؤسسات التكوين التقني دراستهم العليا، فالنصوص التشريعية المنظمة لمؤسسة التعليم العالي الفلاحي اليوم، لا تسمح بذلك.

وعلاقة بالموضوع، وطبقا لمقتضيات القانون 01.00 المتعلق بإصلاح التعليم العالي، فقد تم إعداد مشاريع مراسيم حول تحديد مدة أطوار التكوين والشواهد المطابقة لها لكل من معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة وكذلك المدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس، إلا أن هذه المشاريع تبقى مرتبطة بدفاتر المعايير البيداغوجية التي سيتم إعدادها بعد صدور المراسيم السالفة الذكر، مع مراعاة الدفاتر الوطنية الخاصة بتكوين المهندسين.

كيتي معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة مستعدا لقبول نسبة محدودة من خريجي مدارس تكوين التقنيين بعد إجراء مباراة لاختيار ذوي الكفاءات منهم فور المصادقة على هذه المراسيم وهذه المعايير المذكورة.
وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للأستاذ أحمد حاجي.

المستشار السيد أحمد حاجي:

شكرا السيد الرئيس.

كذلك، أشكر السيد الوزير المحترم على جوابه وكذلك المعلومات التي أثارها في جوابه. لكن، سيدي الوزير، نحن في فريق التجمع الوطني للأحرار، طرحنا هذا السؤال الدقيق فيما يخص برنامج "المغرب الأخضر"، اللي كعتبروه أنه قيمة مضافة بالنسبة لبلادنا وأنه إنجاز تاريخي بالنسبة لبلادنا، تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، اللي كعتبروه أنه بلدنا بلد فلاحي متقدم، والفلاحة هي أساس الحياة. الغذاء هو أساس الحياة.

لذلك، طرحنا هذا السؤال فيما يخص هاد الطلبة، اللي - تقريبا - أشرتم، السيد الوزير، إلى 550 مهندس أنها لا تكفي لمواكبة برنامج "المغرب الأخضر"، لذلك بغينا هاد المعاهد تفتح أبوابها لهؤلاء الطلبة، كي يكون عندنا رصيد من الطلبة خريجي هذا المجال.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، لكم الكلمة، للسيد الوزير.

إلى سمحتي، هاد العام إن شاء الله، عندنا في مواردنا تقريبا واحد 400 مليون درهم اللي هي كتجي من هاد الشي ديال المداخيل ديال Le parafiscal، وعندنا تقريبا مليار و700 مليون اللي كتجي من Le budget قانون المالية ومن Le budget ديال الدولة.

وباش نظمن السيد المستشار، أنه عندنا واحد الاتفاقية مع وزارة المالية، اللي توقعت بمكناس، اللي كتخلي أنه الخمس سنوات اللي جاية، طرحنا الاستثمارات وطرحنا حاجيات وزارة الفلاحة، وقلنا ها كيفاش غادي يتملوا، واتفقنا على واحد العقدة باش تبان لنا الأمور على المدى المتوسط لتمويل مخطط "المغرب الأخضر".

السيد رئيس الجلسة:

نتنقل إلى السؤال الموالي، حول التكوين المهني الفلاحي، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، محمد العلمي، عبد الرحمان أوثن، دحان الدرهم، أبو بكر عبيد، بوشعيب هلاي، عبد الوهاب بلفقيه، علي سالم شكاف.

الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد محمد الخضوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

يعرف المجال الفلاحي المغربي خصوصا كبيرا على مستوى الأطر الفلاحية المتخصصة وعلى مستوى اليد العاملة الكفأة في الميدان الفلاحي. ومن هذا المنطلق، فإن الدولة مطالبة بالدخول في أوراش تكوينية وتأهيلية كبرى ومتسارعة لتدارك هذا الخصاص ولمواجهة الحاجيات الكبيرة التي ستتطلبها البرامج الكبرى المنتظرة في المجال الفلاحي ببلادنا، وخاصة مخطط "المغرب الأخضر".

وفي هذا الصدد، فإننا نسائلكم السيد الوزير، عن مدى استعداد قطاع التكوين المهني في هذا الورش التكويني؟ وهل أعدتم برنامجا مستقبليا لتكوين موارد بشرية في مجال الفلاحة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

في إطار مواكبة مخطط "المغرب الأخضر" الذي يرمي إلى النهوض بالقطاع الفلاحي، عملت الوزارة على وضع إستراتيجية متكاملة لتطوير

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

بالفعل، أقدمت الوزارة خلال سنة 2008 على إعادة النظر في مسطرة صرف المساعدات الممنوحة.

على أي، اللي يمكن نقول بأنه دزنا في المعدل ديال 11 شهر وفي تسوية ديال 11 شهر تقريبا باش الملفات ديال المستثمرين، ديال الفلاحة باش يتخلصوا في الاستثمارات ديالهم. في 2008 تباشرت تقريبا 37.400 وتقل لها لكل مقابل 22.750 ملف سنة 2007. وبلغ حجم المساعدات المالية اللي تعطت في 2008 حوالي مليار و600 مليون درهم، أي ما يماثل ضعف ما تم منحه خلال سنة 2007.

والحمد لله، القانون المالي ديال 2009 منحنا تقريبا 2 مليار و100 مليون درهم اللي هي مخصصة لصندوق التنمية الفلاحية، واحنا كنشوفو الآن إلى آخر ماي، احنا داخلين كنخلصو الناس في آخر الشهر، وملي كيجيو في الشهر ديالهم كيخلصوا، والاستثمارات هي - الحمد لله - هي موجودة في الميدان الفلاحي، والبرنامج اللي كنا أطرنا في الأول، راه احنا متفقين عليه ومطابق لقانون المالية لسنة 2009.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة، في إطار التعقيب.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

لكن، السيد الوزير، أن السؤال ديالي اللي كان، هو حول الموارد ديال صندوق التنمية، لأن خاص موارد قارة، ما بغيناش نتسناو كل سنة هداك الدعم ديال ميزانية الدولة، وكلنا - جميعا - نعرف الدعم والمجهود الكبير الذي تبذلونه في الدفع بالاستثمار الفلاحي، وخصوصا في عهد هذه الحكومة.

ولكن ومن المؤسف أن يظل هذا الصندوق معتمدا على الدعم من الميزانية العامة للدولة، مع العلم أنه كانت هناك موارد من بعض الرسوم.

فترجو، السيد الوزير، أن نضمن موارد قارة لهذا الصندوق، حتى يتمكن من استمرار الدور والنشاط الذي يلعبه هذا الصندوق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أولا، كنتشكروكم على هاد البرنامج اللي الوزارة ديالكم هيأت له، ولكن هذا برنامج كتحسبو به احنا - على أي حال - هذا رأينا، أنه مازال غير في الأوراق، ولكن على أرض الواقع، كين مسائل أخرى.

اللي كتلاحظو، السيد الوزير، هو أنه في البادية أصبحت اليد العاملة اللي عندها التكوين تخرج من المدينة، كنجي الشيفر ديال Les moissonneuses batteuses، الشيفر ديال التراكثورات جميع Les mécaniciens اللي كيصلحو هاد الشي كله، كيخرجوا للمدينة.

هو إلى كان شي برنامج، راه خاصو:

- أولا، يكون واضح، واضحة الخطوط ديالو العريضة، واحنا اللي كتطلبو أنه إلى كان شي برنامج اللي مشاركة فيه وزارة الفلاحة والوزارة الوصية على التكوين المهني، تكون مشاركة الفلاحة اللي تسلموا دوك الضيعات بواحد الدفتر ديال التحملات، وغادي تكون واحد الأرضية للتكوين - على كل حال - يكون داخل فيه هاد مسائل التكوين؛

- ثانيا، مخطط "المغرب الأخضر" يكون فيه واحد الجانب تكويني؛

- ثالثا، نركزو على القرب، على سياسة تكوين شباب واصلين لواحد المستوى اللي هما قراب من هاد الضيعات، وتعطى لهم واحد دبلومات، وتعطى لهم منح باش تغطي هاد البادية، باش في المستقبل إن شاء الله اليد العاملة المكونة في الميدان الفلاحي تكون قريبة من الأرض اللي غادي يخدموها.

هاد الرؤية ما كتكتملش في مشروع الحكومة. الحكومة تتعامل مع التكوين المهني الفلاحي كأنه تكوين مهني عادي، يعني ما مرتبطش الفلاحة بهاد التكوين، ما كعرفوش Les stages فين كيديروهم. كين بعض الفيرمات ديال الدولة كي عملوا فيهم Les stages وصافي، ما مرتبطش الفلاح بهاد الشي.

إذن هاد الرؤية هي اللي خاصنا، زيادة على ما قلتوا، السيد الوزير، أنه تحاولوا تربطوا هاد البرامج ديال الدولة بواحد المشاركة وإشراك الفلاحين، وخصوصا الضيعات المؤهلة لتكوين هذا النوع من الشباب، اللي غادي يمارس - عن قرب - في الميدان الفلاحي. وشكرا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

إلى سمحتي، السيد المستشار، احنا متفقين بأنه هاد الشي ديال التكوين لابد ما يكون منفتح على العالم الفلاحي، وكين تجارب اللي قامت بها وزارة الفلاحة، اللي مثلا في ناحية شتوكة اللي تعمل واحد Le

المنظومة التكوينية، وذلك بهدف تزويد المقاولات والضيعات الفلاحية باليد العاملة الكفأة.

وترتكز هذه الإستراتيجية على كل من التكوين بالتدرج المهني وتحسين جودة التكوين بمؤسسات التعلم الفلاحي.

بخصوص التكوين بالتدرج المهني، خلصت واحد الدراسة ميدانية تم إنجازها بتعاون مع مهني القطاع لتحديد الحاجيات من اليد العاملة المؤهلة على صعيد كل جهة وتحديد المهن والحرف إلى اعتماد برنامج في أفق 2012 يتمحور حول:

- تكوين 60.000 شاب وشابة من أبناء الفلاحين؛
- تقريب المؤسسات التكوينية من المستفيدين، وخاصة من خلال بناء 6 مؤسسات جديدة بكل من الحسيمة وورزازات وجمعة تادلة ودكالة والشرق والغرب؛
- توسيع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات، لا الموجودة بأقاليم أزليال، الجديدة، تازة، قلعة السراغنة، آسفي والعرائش؛
- كذلك، تحسين جودة التكوين حسب متطلبات الضيعات الفلاحية؛
- تنمية التواصل حول برامج التكوين بالتدرج مع جميع الفاعلين في القطاع.

أما على مستوى تحسين جودة التكوين المهني، تعمل الوزارة على تطوير وتقوية الموارد البشرية والمعدات البيداغوجية من أجل الرفع من مستوى التكوين على صعيد مؤسسة التكوين الفلاحي، وذلك عبر:

- الرفع من عدد المستفيدين، ليصل سنويا إلى ما يناهز 4500 تقني وعامل مؤهل، مقابل ما يقارب 4000 حاليا؛
- إعادة تنظيم برنامج التكوين حسب المقاربة بين الكفاءات بتعاون مع مهني القطاع؛
- إدخال برامج خاصة وتنظيمية ودورات تكوينية لتشجيع إنشاء المقاولات الصغرى والمتوسطة؛
- فتح شبابيك برنامج "مقاولتي" في مجموعة من مؤسسات التكوين المهني الفلاحي؛
- دعم التواصل مع المهنيين وإنجاز برامج تكوينية لفئاتهم وتحسيسهم بأهمية التكوين الميداني داخل المقاولات والضيعات الفلاحية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد محمد الحضوري:

للفلاحين في نشاطهم الفلاحي والزراعي.

هذا الأمر طرح عدة مشاكل لكون مؤسسة القرض الفلاحي تلجأ إلى مسطرة الاقتطاع ما بين مخصصات المكننة ومستحقات القروض، وهو ما يفرغ في آخر المطاف تشجيع المكننة من محتوياتها. لهذا الغرض نسألكم السيد الوزير:

- أولا، هل تتوفر لديكم أي دراسة تقييمية تقارب ما بين المجهود الذي يبذل في مختلف الآليات الحكومية لتشجيع المكننة وما بين توسيع دائرة تداول وسائل العصرية في الفلاحة المغربية؟

- ثانيا، لماذا تتبنى مؤسسة القرض الفلاحي مقارنة مالية صرفة تجاه مخصصات تشجيع المكننة، مع العلم أن هذه الأخيرة بإمكانها أن تخرج الفلاح من مشاكله المالية، وتجعله كذلك يلجأ إلى استثمارات هامة، تصاحبه فيها وتستفيد منها - أساسا - مؤسسة القرض الفلاحي؟ والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

غير بغيت نذكر بأنه خلال السنتين الأخيرتين، تم الرفع من الدعم الموجه للجرار والآلات المصاحبة ليصل إلى 40% في حدود سقف ديال 90.000 درهم، وتم التعميم ديال الدعم ليشمل كل الآلات الفلاحية، حيث كيتراوح الدعم بين 35 و60% عوض 10 و60% في السابق.

ثانيا، كين دعم الآلات الصغرى بنسبة 50% وفي حدود 10.000 درهم للوحدة، لتمكين الفلاحين الصغار من اقتناء معدات كتماش والحاجيات ديال الضيعات دياهم.

وكذلك، جاء الهدف ديال تبسيط المساطر، حيث تم إحداث الشباك الوحيد على مستوى المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والمديريات الإقليمية الفلاحية، واحنا راه عندنا اتفاق مع القرض الفلاحي بأنه الفلوس اللي كيمشيوا من ال FDA، راه ما كيمشيوش عند القرض الفلاحي، تياخذهم الفلاح. ومن بعد، عنده الحق يسدد الديون دبالو ولا ما يسددش الديون دبالو بيديه.

فهاد الإجراءات كلها ساعدت على تحسين حظيرة المعدات، حيث بلغت المبيعات ديال الجرارات حوالي 4600 وحدة سنة 2008، مقابل 2500 جرار كعدل لثلاث سنوات الفارطة.

كما وصل مبلغ المساعدات المالية الممنوحة لاقتناء المعدات الفلاحية برسم السنة المالية 2008 ما يناهز 500 مليون ديال الدرهم، أي بزيادة قدرها 60% بالنسبة لسنة 2007 و260% بالنسبة لمعدل الخمسة

centre ديال التكوين، اللي هو منفتح للعاملين، يعني أنه كيجيو شبان يتعلموا وياخدوا مهنة الفلاح، وكاين - باتصال مع أصحاب الضيعات - كيجيو المهندسين دبال هاد أصحاب الضيعات، هما اللي كيجيو يقربوا فهداك Le centre، وكناخذو هادوك الطلبة كذلك، وكنديرو لهم La formation alternée، يدوز واحد الشهر هنا، وكيشي كذلك عند السيد يدوز واحد 15 يوم في الضيعة، ويكون واحد الحماس وواحد الرواج.

هذا هو التوجه اللي خاصنا نمشيو ليه، لأنه خاص يكون عندنا واحد التكوين اللي هو مطابق لوجهة نظر، أولا مخطط "المغرب الأخضر" وثانيا، حاجيات المستغلين في الفلاحة.

السيد رئيس الجلسة:

ننقل إلى السؤال الموالي، الموجه أيضا إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري، حول دعم المكننة الفلاحية، للمستشارين المحترمين السادة: ادريس الراضي، عبد المجيد الهاشي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، لحسن نبيه، أحمد الشافعي، الغازي اغرارية، أحمد الجفيري، لحبيب الزويكي، عمر الجزولي، إبراهيم بنديدي، البشير أهل حداد، محمد اجبيل، عبد الحميد أبرشان، علي أساكتي، أحمد الناوي، محمد تاضومانت، عبد الرحيم الشرفاوي، المهدي زركو.

فليتفضل أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد محمد تاضومانت:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

إن الفلاحة المغربية عرفت، وانطلاقا من فترة الاستقلال، عدة درجات وتحولات، وراكت كذلك تجربة هامة، مما يجعلها اليوم مؤهلة وذات قابلية لإصلاح جذري يعطيها دينامية وعصرية وفعالية في الإنتاجية.

وفي هذا الإطار، تعاقبت الآليات الحكومية لتدعيم وتشجيع المكننة، إلا أن الواقع يفيد، بل يؤكد، بأن هذه الآليات لا تزال عاجزة عن تحقيق أهدافها، وهو ما يستدعي منا جميعا تقييما موضوعيا للإشكاليات والمعوقات التي تعترض التطور المتوخى من المكننة في الميدان الفلاحي.

وسؤالنا هذا، السيد الوزير، وانسجاما مع ما جاء في التقييم، نريد أن نشير الانتباه إلى إشكالية التمويل بصفة مقننة لانطلاق المحدد الأساسي في نجاح كل آلية من آليات تشجيع الولوج إلى المكننة.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن التمويلات والتحفيزات التي سبق للحكومة أن رصدتها لهذا الغرض، تمر كلها عن طريق مؤسسة القرض الفلاحي، وهي نفس المؤسسة التي تمول الاحتياجات العادية

دياهم، اعطانا الله الخيرات، جاتنا قدر الله، ما عندنا فين نهرو، وحتى السد، لأنه تطلق بلا ما يخبر اللي حده، يعني إقليم طاطا كلات العصا. هذا الإجراء، السيد الوزير، أتى على الأخضر واليابس، ودمر تماما الغلات والمحاصيل على امتداد 30 ألف هكتار، وأؤكد لها للمرة الثانية "30 ألف هكتار" مشت كلها، لا بالغرس ديالها ولا بالماشية ديالها، ولا باللي اعطاها الله، وصبحوا الناس "ربنا خلقتنا".

السيد الوزير،

وهو ما يستدعي ودون أي تأخير يذكر تدخلا. نحن، فريق الاتحاد الدستوري، نطلب منكم تدخلا عاجلا للجنة وزارية قصد الوقوف على خطورة الوضع، ولأجل فك العزلة عن الساكنة المتضررة، ومن أجل الدعم المادي والمعنوي كذلك، وأساسا بما يخفف عنها (أي الساكنة) محتتها، تيبقى في القلب.

السيد الوزير،

الكرة عندكم، انظروا في إقليم طاطا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، إن كان هناك رد على التعقيب؟

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

إلى سمحتي، السيد المستشار، ما عنديش جميع المعلومات الكافية باش تقدر نجابوك، لأن السؤال ما كانش في هاد النطاق هذا.

السؤال اللي هو جديد، ولكن - على أي - يمكن لي نقول لك أنه الأهمية ديال إقليم طاطا والمكانة ديالو اللي موجودة عند صاحب الجلالة، وكذلك عند الحكومة، ما يمكنش يخلي أنه إقليم اللي عندو إشكالية بهاد النوع وحيد، الناس بوحدهم الفلاحة.

فأولا، أنا كوزير ماشي المسؤولية ديالي ديال نطلق البراج، ولكن هي مسؤولية ديال الحكومة. إلى كان هناك فيضان، فنقولو: "ما شاء الله"، هادي القدرة الإلهية. ما عندنا ما نعملو، وهاد الشئ راه وقع في مناطق أخرى، ولكن، الحمد لله، راه كانت الحكومة ديال صاحب الجلالة دائما موجودة.

كيفها جاوبت في الغرب وفي مناطق أخرى وفي الراشيدية، راه هي مستعدة باش تجابوب في إقليم طاطا. وأنا غادي نباشر هاد الملف اللي تكلمتي عليه اليوم. غادي نشوفو أشنو هي الحلول، ونعملو Le diagnostic ديالو بصفة تضامنية مع الإخوان.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس، حول إعادة جدولة ديون الفلاحين المتضررين من الفيضانات الأخيرة، للمستشارين المحترمين السادة: محمد طالحا، العلوي مولاي ادريس، يوسف بنجلون، محمد عبو، إبراهيم الحب، عبد الحميد

سنوات الماضية.

وخلال الموسم الحالي، بلغت - وهادي الحمد لله كتبشر بالخير - خلال هاد الموسم الحالي بلغت المساحة المزروعة بالجرارات بالنسبة للزراعة الخريفية ما يفوق 90% والمساحات المزروعة بالبذارات الميكانيكية حوالي 30%.

وللإشارة كيوصل عدد الجرارات في بلادنا حوالي 43.000 جررا، أي ما يعادل 4 ديال الجرارات لكل 1000 هكتار من المساحة الصالحة للزراعة، في حين كيوصل هاد العدد إلى 13 في كل 1000 هكتار في تونس، و 27 في كل 1000 هكتار بالشيلي، و 31 في كل 1000 هكتار في مصر و 43 بتركيا و 39 جرار في كل 1000 هكتار بإسبانيا.

ووعيا منا بأهمية العامل ديال المكننة في تكثيف الإنتاج والرفع من المدودية، وخاصة في تقليص التكاليف وروح الوقت في إنجاز مختلف الأشغال الفلاحية، فهو عامل مهم بالطبع في ظل الظرفية المناخية ببلادنا.

نسعى في إطار مخطط "المغرب الأخضر" إلى الرفع من نسبة المكننة من 0.3 إلى 0.5 حسان للهكتار، أي بالنسبة الموصى بها من قبل المنظمة العالمية للتغذية، وهو ما يعادل 7 ديال الجرارات لكل 1000 هكتار من المساحة الصالحة للزراعة، بدلا من 4 اللي هي موجودة.

ولهذه الغاية غادي نعملو على تعزيز وتوجيه المساعدات المالية الممنوحة لهاذ المجال، في إطار صندوق التنمية الفلاحية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

الكلمة في إطار التعقيب السي الشرفاوي.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرفاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بكل صراحة، سؤالنا، نحن فريق الاتحاد الدستوري، اعطينونا أجوبة كاملة، واستفدنا منها بالكثير. ربما حتى الهندسة وحتى الأمور التقنية اعطينوها لنا. تنبغي نشكركم وتنمى لكم، بكل صراحة، لما كنتمووا به في الفلاحة، لأن أتم من أصل فلاح، وتتبعوا الفلاحة - تعرفوها - تزيدوا في هاد الآلات وفي هاد التوضيحات.

غير بغيت نغتم الفرصة، السيد الوزير، ما بغيتناش تفوتني بحضوركم معنا، السيد الوزير، دون أن أخبر أن إقليم طاطا يعيش اليوم، حاليا، أزمة حقيقية جراء التساقطات الطوفانية التي شهدتها خلال نهاية الأسبوع المنصرم، وهو ما استدعى تفريغ حقينة سد المنصور الذهبي دون إنذار مسبق للساكنة.

عار أن الناس كانوا جالسين في ديورهم في الزريبة دياهم، بالماشية

الفلاحة من أجل استئناف النشاط الفلاحي تتطلب إمكانيات مادية مهمة.

ثم، ما هي التدابير التحضيرية التي اتخذتها وزارتك عن طريق الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، فيما يتعلق بالتمويل والدعم والتجهيز، وكذا بالنسبة للديون المتأخرة المستحقة عن الفلاحين؟ وهل فكرت الحكومة في إعادة جدول هذه الديون؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

على إثر الأمطار الغزيرة والفيضانات التي عرفتها بلادنا خلال شهري سبتمبر وأكتوبر ديار 2008، التي همت المناطق الجنوبية الشرقية والشالية الشرقية، وكانت كذلك في فبراير 2009، التي عرفتها منطقة الغرب، وضعت الحكومة برامج للتخفيف من آثارها على القطاع الفلاحي، خصصت لها - فقط في هاد القطاع الفلاحي - ما يناهز 465 مليون ديار الدرهم.

وتحورت هذه التدخلات حول صيانة وترميم المنشآت الهيدرو فلاحية المتضررة وتعويض رؤوس الماشية المفقودة وتلقيح الماشية وتوزيع الشعير والأعلاف المركبة وتوزيع أغراس الأشجار المثمرة واستبدال الزراعات الضائعة بالزراعات الربيعية وفتح صيانة المسالك الفلاحية.

هذه الإجراءات - كما تلاحظون - همت منظومة الإنتاج لتمكين الفلاحين المتضررين من معاودة نشاطهم في ظروف عادية لإيقاد الموسم، وبالتالي مواجهة تكاليف المديونية.

وفي حالة عدم قدرة البعض منهم على تسديد ما بذمتهم من ديون، فيمكنهم ربط الاتصال بالوكالة البنكية ديار القرض الفلاحي لتدارس طرق تسوية وضعيتهم، في إطار المنهجية المتبعة من قبل القرض الفلاحي، والتي تتجلى في دراسة كل حالة على حدة، وهما راهم عارفين المناطق التي كان فيهم الفيضانات والتي تضرروا فيهم الناس، وكل واحد غادي يعطيه الحل المناسب ديارو، حسب المنطقة التي جا فيها، وعلى حسب الفلاحة ديارو. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم التعقيب مولاي إدريس.

المستشار السيد مولاي إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس،

العكرو، عبد الرحيم عماني، عبد الله الغوتي، محمد القلوي، عبد الواحد الشاعر، مصطفى الشهبواني، الحبيب لعلي، أحمد حاجي، عبد العزيز بوهودود، علي طلحة، المكي لحريزي، خيري بلخير، عبد السلام أمغار، محمد مفيد، محمد بوداس، شفيق بنكيران، علال عزويوني، العلمي التازي، الحسين أشنكلي، محمد بوهريز، عبد القادر سلامة، الميلودي عفوت، الحسن العواني، الحبيب نواس، عبد العزيز البنين، عبد الرحيم واعمر، لحسن عباد، جمال الدين العكروود. الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد طالخا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارون،

السيد الرئيس،

هناك ملاحظة أولية، هو أن هاد السؤال من الأسئلة التي بقت من الدورة الماضية، كان تطرح يوم 12 دجنبر 2008، باش نعرفو الوقت التي كنتكمو فيه.

عرفت بلادنا خلال هذا الموسم أمطار خير غزيرة، أدت في العديد من المناطق إلى فيضانات خطيرة، نتج عنها خسائر كبيرة في التجهيزات والممتلكات والقناطر وقنوات الري.

وكموجز للمناطق المتضررة، هناك جهة الغرب وكذا جهة فاس-بولمان والجهة الشرقية والشرقية الجنوبية، من أقاليم الراشيدية وفكيك وجردة والناطور ووجدة وتاوريرت والعديد من المناطق الفلاحية الأخرى، وصلت أحيانا إلى خسائر في الأرواح ورؤوس الماشية والدواجن والمحاصيل الزراعية والأشجار المثمرة، فضلا عن انهيار العديد من المساكن المتواجدة في هذه المناطق، والتي هي هشنة البناء في الأصل.

وأمام هول هذه الكوارث، تدخلت السلطات المحلية لتقديم المساعدات الأولية من مواد غذائية وأغطية وخيام إلى المتضررين من هذه الفيضانات، كما أقدمت الحكومة مؤخرا على توزيع بعض رؤوس الأغنام والشعير على الكسايين الذين فقدوا ماشيتهم. غير أن هاد المساعدات التي قدمت غير كافية لتعويض الفلاحين عن الأضرار التي لحقت بهم والخسائر الكبيرة التي تكبدوها نتيجة الفيضانات، خصوصا وأن شريحة كبير من هؤلاء الفلاحين المتضررين يعانون - أصلا - من تراكم الديون، وخصوصا ديون القرض الفلاحي.

ومن هذه المعطيات، ومن أجل النهوض بفلاحتنا، في ظل مخطط "المغرب الأخضر" نساثلكم، السيد الوزير المحترم، عن حجم التضامن المادي والمعنوي مع هذه الفئة المتضررة، خصوصا وأن عملية تهية الأراضي

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هل لديكم رد السيد الوزير؟

السؤال السادس، الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري، حول غياب فضاءات المنتوج الفلاحي، للمستشارين المحترمين السادة: عبد القادر أقوضاض، إدريس مروان، واللائحة طويلة..الأستاذ عبد المجيد الحنكاري وعبد اللطيف اسطنبولي.
الكلمة للسيد عبد القادر أقوضاض.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارون،

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

تشتهر المنطقة الشرقية بمنتوجها الفلاحي المتميز، خاصة فيما يتعلق بمنتجات الحوامض والبواكر وزراعة الفواكه والخضر، ولعل فلاحي المنطقة بذلوا عدة مجهودات من أجل الرفع من الإنتاجية وتطوير وسائل الإنتاج، إلا أن المشكل الخطير الذي يعاينه فلاحو ومنتوج المنطقة هو غياب فضاءات لعرض منتوجهم الفلاحي وانعدام أسواق الجملة، مما يشجع الساسرة على اغتنام هذا المشكل قصد مضاعفة أرباحهم، حيث يشترون المنتوج بأثمان بخسة من الفلاحين مباشرة، ويقومون ببيعها في الفضاءات المتواجدة خارج الجهة الشرقية بأضعاف ثمن الشراء، مما يعتبر حيفا في حق هؤلاء الفلاحين والمنتجين.

لنا، نساءلكم السيد الوزير: ما هي الإجراءات الإستعجالية التي يمكن أن تتخذها وزارتك من أجل خلق فضاءات تجارية بالمنطقة الشرقية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير، أستمح.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

بداية، أود التذكير أن تحسين نظام تسويق المنتوجات الفلاحية، وخاصة منها الفواكه والخضروات يشكل إحدى أهم مكونات إستراتيجية مخطط "المغرب الأخضر"، التي تهدف إلى تقوية مختلف السلاسل الفلاحية عبر تشجيع إنشاء بنيات تحتية تتلاءم مع المتطلبات العصرية في مجال التسويق والتثمين.

وقد تم في هذا الإطار إعداد عدة دراسات جدوى تهدف إلى إحداث

في الحقيقة، تشكرو السيد وزير الفلاحة على تفضله بالجواب، وتشكروه كذلك على المجهودات التي يقدمها للفلاحة والفلاحين، وهذا ملمسه الخاص العام، ولمسه الفلاح الصغير والكبير.

السيد الوزير،

نحن، في فريق التجمع الوطني للأحرار، نقول: إلغاء الديون الصغيرة المترتبة على الفلاحين، هذا واجب تضامني، الذي يجب على الدولة والحكومة أن تطبقه إزاء الفلاحين الصغار. لماذا؟ القضية بديهية: إذا تعذر على الفلاح الصغير أداء دينه من جراء الجفاف أو الفيضان أو آفة من الآفات، وجب على الحكومة مؤازرته وجدولة ديونه، حتى يستمر في نشاطه، وإلا فلا الدين استخلص ولا الفلاح استمر في نشاطه، وهذا نعتبره خسارتين.

ولأظن أن السيد الوزير المعروف بنشاطه وإخلاصه وتفانيه في عمله أن يقبل هذا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إن فلاح إقليم الراشيدية، جهة مكناس-تافيلالت، والذي أمثلهم، فإنهم يشكرون للسيد الوزير الزيارة التي قام بها للإقليم، ويشكرون له الدعم الذي تلقوه، ويطلبون المزيد من مشاريع التنمية من سواقي وسدود وفك عزلة، ويحفظون هذه الزيارة لجلالة الملك، الذي أوفد السيد الوزير لهاد الإقليم.

وهاد المؤازرة كتحيوها، كتحببها الكثير، لأن هاد الزيارة، السيد الوزير وعد كذلك بأن يأتي لأن حتى لو انطلق لمشاريع، واعدنا باش يجي للراشيدية باش هاد أسميتو.. واحنا نطلب منه باش يوقف على هاد الإنجازات اللي وقعت، ووعد الحر دين عليه، السيد الوزير.

السيد الرئيس،

أختم تدخلتي وتعقيبي على فلاح جهة مكناس-تافيلالت. المطلوب المزيد من دعم الفلاحين، كانوا كبارا أو صغارا، والمطلوب مؤازرة فلاحي إقليم خنيفرة والحاجب وإفران ومكناس، للمزيد من العطاء والمزيد من العمل والمزيد من الإنتاج.

وأخيرا، هذه رسالة وجب علي أن أوصلها لكم من هاد الشريحة من الفلاحين بهاد الجهة، التي تعيش أساسا من الفلاحة، والتي يجب حل مشاكلها وخاصة إذا كانت في متناول الحكومة.

وأخيرا، على كل حال، نحن نهيب بالفقرة النوعية للفلاحة المغربية وبهاد النهضة التي تعيشها الفلاحة للفلاحة، وهنينا للمغرب بمخطط "المغرب الأخضر" الذي هو ابتكار وخلق مغربي محض، والذي نال السمعة الوطنية والدولية.

وشكرا السيد الوزير.

للفلاح التعب دبالو اللي تيقوم به في السنة كلها، باش يعرض المنتوج دبالو ويبيعو بثمان مناسب، باش يريح لضان الاستمرارية للفلاحة دبالنا ونزيدو بها إلى الأمام، لأنه حاليا هناك فلاحة نشطاء، ولكن ما تيجر فين يعرض المنتوج دبالو، تيبقى بين يد السماسرة والمتضارين، واللي هو تيتعب السنة كلها تيدي 20% والسمسار تيدي 50 و60%، وهذا طبعا اللي كلحو عليه.

واحنا ملي تنطرحو هاد الفكرة، طبعا وزارة الفلاحة ماشي هي، ولكن على الأقل نديرو اليد في اليد ويتفتحوا لنا البيبان، نشوفو منين غادي يمكن، والجماعات اللي كتهضرو عليها جماعات حالتها حالة، وبالتالي لابد كلنا نديرو يد في يد باش نوصلو لهاد الهدف وكحط هاد النقطة دبال غياب هاد الفضاء في منطقة الناظور، راه كيخلق واحد العرقلة في الفلاحة دبالنا. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

متفق مع السيد المستشار أنه 30.000 هكتار دبال الفلاحة في منطقة الناظور، اللي هي مسقية وكنعطي الخضرا وكنعطي الفواكه وتعطي واحد العدد دبال المواد، فهي كتر مهم.

احنا كنعطو، كنعطو المنطقة دبال شتوكة اللي 7000 و10.000 هكتار تغزو الأسواق العالمية من سوس، فكيفظهر لي أنه لابد الفلاحة ما ياخذوا الأمور بيدهم، واحنا وزارة الفلاحة بجانهم، رغم أنه القرار ليس عندنا، لأنه موجود في الجماعات المحلية.

ولكن، إلى كين واحد المشروع اللي هو موجود، راه احنا مستعدين باش ندعموه معكم، وندافعو عليه، باش يكون التثمين، لأنه خاصنا تقربو المواد من المستهلك، وما نخليوش القيمة المضافة تمشي لمكان آخر. وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموالي، أيضا موجه لكم، حول تحيين المرسوم المتعلق بإحداث المصلحة البيطرية للبلديات، للمستشارين المحترمين السادة: العربي سديد، عبد الحميد بلقيل، محمد كرمين، محمد بلحسن خير، الطاهر الفيلالي، بنجيد الأمين، محمد العزري، العربي الحرشي، رفيق بناصر، إساعيل قيوح، بلعيد بشمسي.

فليتفضل أحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الرئيس.

فضاءات للتسويق في أهم مناطق الإنتاج، من بينها منطقة ملوية، وذلك من أجل تقريب المنتج من السوق، وبالتالي من المتعاملين في ميدان تسويق الخضرا والفواكه.

وإن هاد الفضاءات كنعطو - كما لا يخفى عليكم - إعادة النظر في القوانين المنظمة لأسواق الجملة قصد استقطاب مستثمرين خواص وإشراكهم في تسيير مثل هذه الفضاءات، التي تضل حاليا في اختصاصات الجماعات المحلية.

كما أن إستراتيجية "رواج" أكدت في شقها المتعلق بتسويق المنتوجات الفلاحية على هاد التوجه الرامي إلى إشراك الفاعلين الخواص في مجال الاستثمار في هذه الفضاءات وتسييرها، وإن الدولة بصدد دراسة هاد السبل الكفيلة بتفعيل توجهات هذه الإستراتيجية.

أما بالنسبة للمنطقة الشرقية على وجه التحديد، فهي كتوفر حاليا على سوق الجملة بمدينة وجدة للخضرا والفواكه، وكين حوالي 34 سوق بإقليم بركان وتاوريرت وجراة ووجدة أنكاد.

ومن جهة أخرى، وكما تعلمون، أشرف صاحب الجلالة نصره الله، خلال يوليوز 2008 على إعطاء الانطلاقة لتقديم المشروع دبال إنشاء قطب فلاحي بجماعة مداغ بإقليم بركان، والذي من المرتقب أن يحتضن عدة منشآت لتثمين المنتوجات الفلاحية وتحسين نظم تسويق هاد المنتوجات بالمنطقة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذ أفضاض، تفضلوا.

المستشار السيد عبد القادر أفضاض:

شكرا السيد الوزير.

أولا، مخطط "المغرب الأخضر" طبعا قيمة مضافة ومحطة جد مهمة، اللي تنوخاو منها الكثير، باش تدفع الفلاحة دبالنا إلى الأمام. هذا مما لا شك فيه.

وأنا، ملي طرحت هاد السؤال، حتى في الجواب دبالكم على أسواق الجملة، الناظور ما مذكورش نهائيا، وأنا كمهضر على الناظور بكم، أولا فيه 30.000 هكتار سقوية. ملي تهضرو على 30.000 هكتار سقوية، وما عاندهاش فضاء لعرض المنتوج، معناه تنحكمو عليها نوعا ما باش تقاصو من هاد النشاط.

ولذا، احنا وجدة بعيد علينا ب 150 كلم، بركان بعيد علينا ب 80 كلم، والناظور فيه سوق دبال الجملة فيها ألف متر، وهذا ماشي سوق دبال الجملة.

ملي تهضرو على سوق الجملة، خاص يكون محبياً، يكون فيه الفريكويات، تكون فيه مساحة كبيرة دبال 4 أو 5 هكتارات، باش نضمو

الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية على إمكانية تفويض مجلس إدارة المكتب تحت مراقبته كل أو جزء من المهام المنوطة به إلى هيئة عامة أو أشخاص معنوية خاضعة للقانون الخاص، يتم تحديدها بقرار وزاري للسلطة الملزمة بالفلاحة.

وعليه ستعمل الوزارة عبر هذا المكتب اللي غادي يكون موجود إن شاء الله في بداية السنة المقبلة على تمكين الأطباء البيطرية التابعين للبلديات من تعزيز المراقبة الصحية البيطرية من خلال إسناد بعض المهام إليهم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هل لديكم تعقيب؟

إذن، ننتقل إلى السؤال الموالي، موجه أيضا إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري، حول معوقات الفلاحة. للمستشارين المحترمين السادة: الحبيب بن الطالب، محمد بنمسعود، أحمد الكور، محمد طربيش، عبد القادر البريكي، محمد العقاوي، أحمد الشرفاوي، محمد عبده عز الدين، أحمد السنيني، عابد شكيل، العربي الهرامي، محمد المنصوري، عبد الفتاح عمار، مصطفى القاسمي، محمد أبو الفرج. فليفضل أحد السادة المستشارين، سي عابد شكيل.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

مرت الفلاحة المغربية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بعدة استراتيجيات. هذه الاستراتيجيات كان المراد منها هي تنمية الفلاحة ببلادنا، وهذه الاستراتيجيات اختلفت باختلاف الحكومات، إلا أن ذلك لم يمكن من الوصول بالقطاع الفلاحي إلى المستوى المنشود.

وإذا كنا قد استبشرنا خيرا ب مخطط "المغرب الأخضر"، باعتباره مخططا متكاملًا يتجاوب وطموحات جميع الفاعلين في هاد القطاع، فإننا نعتقد أن الإشكالية الحقيقية التي تعيق التنمية الفلاحية ببلادنا لازالت تنحصر في ثلاث معيقات رئيسية، وهي كالتالي:

- أولا، طبيعة الأنظمة العقارية للأراضي الفلاحية؛

- ثانيا، تدمير وتلوث الموارد المائية؛

- ثالثا، تمويل المشاريع المائية.

فبالنسبة للإشكالية الأولى، نلاحظ تفتيت الأراضي الفلاحية وتعدد الأنظمة العقارية: أراضي الكيش، أراضي الأحباس، أراضي ملك الدولة، الملك الجماعي. كل ذلك عوامل لا تساعد على الاستثمار في القطاع

السيدان الوزيران،

الإخوة المستشارون،

إن المراقبة الصحية للمواد الغذائية الحيوانية أو ذات الأصل الحيواني تعتبر الهاجس الأول للمحافظة على صحة المواطنين، خصوصا وحالات التسمم التي عرفها المغرب في فصل الصيف.

فمنذ الثمانينات أصبحت وزارة الفلاحة عاجزة على تلبية حاجيات الجماعات المحلية في هذا المجال البيطري، الشيء الذي يستدعي تحيين المرسوم رقم 2.56.382 الصادر بتاريخ 31 غشت 1956، والمتعلق بإحداث المصلحة البيطرية بالبلديات.

وفي إطار اللامركزية، قامت الجماعات المحلية بتوظيف مجموعة من الأطباء البيطرية للقيام بهذا العمل محليا حتى يتسنى لها حماية المستهلك من مخاطر التسمم. ونظرا لتقدم النصوص ذات الصلة، وجد الأطباء البيطرية الجماعيين أنفسهم مقيدين في ممارسة اختصاصاتهم.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم: ما هي الإجراءات التي ستخذونها لتحيين المرسوم المذكور أعلاه، وإيجاد الحلول المناسبة لهؤلاء البيطرية، حتى يتسنى لهم القيام بالدور المنوط بهم؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

في إطار المراقبة ديال المواد الحيوانية وذات الأصل الحيواني الموجهة للمستهلك، تم سنة 1956 إحداث مصلحة بيطرية لدى البلديات التابعة لوزارة الداخلية، يديرها مفتش بيطري منتدب تابع للوزارة المكلفة بالفلاحة.

بعد صدور الظهير الشريف بمثابة قانون ديال 08 أكتوبر 1977، الذي يعتبر القاعدة الأساسية لمراقبة وتفتيش المواد الحيوانية وذات الأصل الحيواني، تمت إعادة إدماج البيطرية المفتشين الملحقيين بالمصالح البيطرية البلدية بإدارتهم الأصلية، عاود رجعوا، أي الوزارة المكلفة بالفلاحة.

كما تجدر الإشارة إلى أنه طبقا للمادة الثانية من القرار المشترك لوزير الداخلية والفلاحة الصادر ب 19 دجنبر 2001، يمكن انتداب الأطباء البيطرية للجماعات المحلية بناء على طلب منهم، بواسطة رسالة تكليف مهمة من طرف الوزارة المكلفة بالفلاحة، للقيام - تحت الوصاية التقنية لرئيس المصلحة البيطرية المحلية - مهمة التفتيش الصحي البيطري للجماعات التي لم تتمكن المصالح البيطرية التابعة لوزارة الفلاحة من تغطيتها.

كما تنص المادة 2 من القانون رقم 25.08 القاضي بإحداث المكتب

لتأطير عملية التجميع لتجاوز إشكالية تفتيت الأراضي.
فيما يتعلق بالماء، سيعمل على نهج سياسة جديدة تركز على سعر تحفيزي والتدبير المفوض وتعميم السقي الموضعي، وسيمه الإجراء الأخير، هذا ديال السقي الموضعي، تجهيز 550.000 هكتار خلال 12 سنة المقبلة، منها 23.000 هكتار خلال هاد الموسم.

بخصوص التمويل، وبالإضافة إلى الاتفاقية المبرمة مع القرض الفلاحي لتعبئة حوالي 20 مليار ديال درهم في أفق 2013، تم كما تعلمون التوقيع خلال المناظرة الثانية للفلاحة بمكناس على اتفاقيتين مع كل من "التجاري وفا بنك" ومجموعة "البنك الشعبي" لتوفير تمويلات تصل على التوالي إلى 25 و 20 مليار ديال درهم، 25 للتجاري وفا بنك و 20 مليار ديال الردهم لمجموعة البنك الشعبي في الفترة الممتدة بين 2009 إلى 2013.

إذن، هنا كين 65 مليار ديال الدرهم ديال استعداد الأبنك باش توابك الفلاحة ديالنا في المستقبل.

وكتندرج هاد الاتفاقيات كذلك في إطار المواكبة، لأن ماشي عملنا غير مع الأبنك بوحدهم، عملنا كذلك اتفاقيات مع باش نمو سلاسل الإنتاج، لأنه وقعنا معها 9 ديال العقود. منها 3 عملت في المناظرة الأولى تحت أنظار صاحب الجلالة في 2008 و 6 بمناسبة المناظرة الثانية سنة 2009.

هذا، دون إغفال الاتفاقيات التي تم إبرامها مع كل من صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، اللي عمل 80 مليار ديال السنتم، 800 مليون درهم موجودة للفلاحة باش يوابك بالخصوص الفلاحة التضامنية، اللي هي الدعامة الثانية اللي كتهم الفلاح الصغير وكذلك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية La FIDA وكذلك الصندوق الدولي للبيئة GEF، واللي كانت تتركز التدخلات ديالها لفائدة الفلاحة التضامنية في إطار الدعامة الثانية للمخطط.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، لديكم تعقيب؟

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الوزير على كل هذه الأخبار وهاد الأشياء اللي هي لا نشك فيها، خصوصا وأنها أبرمت تحت إشراف صاحب الجلالة، واحنا كعرفو أن كل شيء داز تحت إشراف صاحب الجلالة، إلا وهو في صالح للشعب المغربي.

إلا أننا نتساءل، السيد الوزير، هاد الأعمال كلها اللي كتقوم بها وزارتم هي في صالح واحد الشريحة من الساكنة المغربية، لماذا ما تتكوش هاد الشريحة بعلم؟ هاد الشيء كله ما تنشكوش فيه، وتنصفقوا لكم.

أنا تنغمي، السيد الوزير، بأن هاد الناس اللي هما في غياب عن كل هذه المعلومات يدار واحد الكتيب، يدار منشورات تعطى للفلاح الصغير

الفلاحي.

أما بالنسبة للإشكالية الثانية المتعلقة بالماء وفي ظل توالي سنوات الجفاف والتدبير غير المعقلن للموارد المائية، فقد أصبح مخزون المياه في مستوى حرج يهدد مصير فلاحتنا مستقبلا.

أما بالنسبة للإشكالية الثالثة المتعلقة بالتمويل، فنلاحظ السيد الرئيس، غياب إستراتيجية مبنية على حث المؤسسات البنكية على المساهمة في تمويل المشاريع الفلاحية بفوائد مشجعة، على غرار الصندوق الوطني للقرض الفلاحي.

لذا، نساالك السيد الوزير المحترم:

- متى يمكن للحكومة حل إشكالية الأنظمة العقارية للأراضي الفلاحية وتفعيل القوانين المتعلقة بهذا الموضوع؟

- وما هي التدابير الإستعجالية التي ستتخذها الحكومة للحفاظ على الموارد المائية من التذير والتلوث؟

- وما هي التدابير التي ستتهجها وزارتم حث باقي المؤسسات البنكية على المساهمة في تمويل المشاريع الفلاحية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

بالفعل، يشكو القطاع من عدة معيقات وصعوبات، كتمثل على الخصوص في التجزء المفرط للأراضي وتعدد الأنظمة العقارية وضعف الاستثمار وهشاشة نسيج الفاعلين وضعف التنظيم ديالهم. هاد الشيء راه كله تكلمنا عليه النهار اللي قدمنا التشخيص ديال الإشكالية ديال الفلاحة ديال بلادنا.

ولتجاوز هاد الوضعية، أعدت الوزارة - كما تعلمون - مخطط "المغرب الأخضر"، الذي يرمي إلى جعل الفلاحة إحدى الرافعات الأساسية لتنمية الاقتصاد الوطني على مدى 15 سنة القادمة.

هاد المخطط اللي تمت ترجمته إلى مخططات جهوية، تم التوقيع عليه في حضرة صاحب الجلالة بتاريخ 14 أبريل 2009 لا يستثنى أي فئة من الفلاحين ولا أية سلسلة من سلاسل الإنتاج، كانت نباتية أو حيوانية، وكيستدعي التفعيل ديال هاد المخططات القيام بعدد من الإصلاحات، ومنها تلك التي أكدتم عليها في سؤالكم.

فيخصوص العقار، سيتم من جهة التسريع في التدبير المعقلن لأراضي الدولة وبعض أراضي الجموع، ومن جهة أخرى وضع الشروط المناسبة

اللي عملنا، راه يمكن تقطة في البحر ولازم أنه زيديو في المجهودات ديالنا في المستقبل.

السيد رئيس الجلسة:

نتنقل إلى آخر سؤال، حول معاناة الفلاحين من واجب استصلاح الأراضي، للمستشارين المحترمين السادة: بوشعيب هلاي، محمد الحضورى، أبو بكر عبيد، محمد العلمي، محمد تحيفة، مولاي الحسن طالب، محمد نقاد، سعيد سرار، أبو بكر عبيد، دحمان الدرهم، المحجوب الدايدا، حسن قاسمي.

فليتفضل السي بوشعيب هلاي لطرح السؤال.

المستشار السيد بوشعيب هلاي:

السيد الرئيس،
السادة الوزراء المحترمون،
إخواني المستشارون المحترمون،
نحن في بلد الآن بتطبيق برنامج جديد هو برنامج "المغرب الأخضر" وهاد البرنامج الأخضر والمخطط الأخضر كله لتشجيع الفلاح والتخفيف عليه من عبء من الأعباء الكثيرة التي تثقل كاهله، خصوصا عندما تتوالى عليه سنوات الجفاف وغيرها.

في هذه الظروف القاسية، نجد فلاحى الأراضي المسقية المنتجين للحليب وللسكر وللحبوب يعانون من وزر المساهمة. هذه المساهمة التي فرضتها عليهم الدولة كواجب لاستصلاح الأراضي لمدة 17 سنة. وباختصار، نسأل السيد الوزير المحترم في إطار المخطط الأخضر والمغرب الأخضر: ألا تفكرون في إعفاء الفلاحين المنتجين والتخفيف عنهم حتى يتم تشجيعهم لإنجاح البرامج المذكورة للمساهمة في التنمية القروية التي ينادي بها الجميع؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

المساهمة المباشرة للفلاحين في تجهيز الأراضي الفلاحية محددة بواسطة الظهير الشريف ديال 1969 بمثابة قانون الاستثمار، كما تم تميمه وتغييره سنتي 1984 و1997. هاد المساهمة حددت في 40% من كلفة الاستثمار المنجزة والتي يتم استخلاصها على شكل أقساط سنوية متساوية على مدة 17 عام، يعني 40% كتخلص على 17 عام.

إلى حدود سنة 1997، تم الإعفاء ديال الفلاحين الذي تعادل أو تقل

والفلاح الكبير، باش يعرف أشنو هي الإستراتيجية ديال الحكومة، أشنو هي الأشياء اللي غادي يمكن له يخلق لها، أشنو هي الأشياء اللي كتصاوب من أجله.

ما غاديش نخليوه هو الآن فين عايش، عايش تحت ديون، عايش بأنه ما عندوش، ما عارفش آش كاين غدا. إلى كان المستقبل ضامنو الله سبحانه وتعالى، والإستراتيجية اللي جابتها الحكومة ديال صاحب الجلالة، هو ما عندوش هاد العلم كله، فتيعيش دائما في عدم الاستقرار وتيقول: أشنو هو غدا عندي؟

تيشوف القوة الشرائية تنقص، وتيشوف السوق ما بقاش كيف في الماضي، تيقول: آش عندي غدا؟ فنعطيوه أمل، خصوصا وأنا عملنا سياسة فلاحية اللي تنمناوها تكون ناجحة لبلادنا، وبيت لهاد الفلاح، فنخبروه بها، نديرو له كتيب ونعطيوه في المستوى ديالو باش يعرفو، يديرو في الإذاعة الآن، بالخصوص وأن وزارة الفلاحة والقرض الفلاحي عندها برامج فلاحية. لماذا ما نخبروش الفلاح بكل هاد الشيء، باش يصبح عنده واحد الأمل ديال المستقبل؟ وهداك الأمل هو اللي غادي يزرع فيه واحد الديناميكية جديدة.
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. لكم الرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد المستشار،

القضية باش نتواصلو مع الفلاحة هو شيء جد مهم. نحن نعتبر أنه عملنا داخل الحكومة، داخل وزارة الفلاحة، عملنا مجهودات جبارة باش نتصلو بالفلاحة. كنا واجدين في جميع القنوات ديال التلفزيون، وجدنا في جميع Les radios اللي كاين موجودين، ومشاولو المديرين وخرجوا المسؤولين، وتكلموا على مخطط "المغرب الأخضر"، وكانت هاد القبة كذلك هي مناسبة باش نتكلمو على مخطط "المغرب الأخضر"، وباش نشرحوه للمواطنين ونشرحوه لأسميتو..

وكانت وسائل الإعلام، بما فيها المكتوبة كذلك، ما كاينش شي صحيفة اللي ما عطيناهاش L'interview ولا تكلمنا ولا شرحنا.

فكيظهر لي أنه عملنا واحد المجهود جبار، واحنا الآن كنعلمو مجهودات أخرى جبارة، بأنه حتى الفلاحة الحمد لله، الموسم اللي هو موسم جيد، احنا كنبواكو الفلاح، باش هداك الثمن ديال القمح ما يطيحشاي، وعملنا برامج إخبارية باش الثمن ما يطيحش، فوكتما خاصنا نعملو شي حاجة إلا وكعملوها.

ولكن، أنا متفق معك بأنه راه كاين 45% ديال الساكنة في المغرب اللي هي موجودة في البادية و80% كتعيش في الفلاحة. فرغم المجهودات كلها

ولهذا، خاصكم ترجعوا باش تصلحوا من الأسفل للمغرب الأخضر،
الفلاحة الصغار ما يستغلوهومش الكبار.
أنت، السيد الوزير، عارف كل شيء، أنا كبلغك. نتمنى باش تفكر
باش تدير واحد التعادل وترجعوا للإصلاح ديال الفلاحة الصغار.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، لكم الكلمة. تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

لا، إلى سمحتوا باش نكونوا واضحين، احنا مخطط "المغرب الأخضر"
راه هو مخطط استراتيجي متكامل، راه فيه عدة أسميتو:

- أولا، كين إصلاحات ديال وزارة الفلاحة، إصلاحات ديال
المنشآت ديالنا، إصلاحات ديال الماء، إصلاحات ديال.. أولا، باش
نعطيو واحد الرؤية استراتيجية باش يجيوا معنا الأبنك يمولوا الفلاحة لا
الكبار ولا الصغار، ما كيلقاوش الناس شكون غادي يمولهم؛

- ثانيا، هو برنامج ديال الاستثمار. راه ماكين فلاحه بلا استثمار،
باش ما نكدبوش على راسنا. يكون مستثمر صغير أو كبير، راه عندنا
بحال بحال. يعني كل واحد خاصو يدير الاستثمار ديالو.

غير هو جينا احنا عارفين كين إشكالية ديال الفلاحة ديال بلادنا
وعارفين. لهذا جينا بجوج ديال الدعومات، واحدة ديال الفلاحة القيمة
المضافة واللي عندهم الأسواق دياهم واللي قادين براسهم واللي - بكل
صراحة - ما محتاجين لا لي ولا لك ولا لشي أحد آخرها هما خدامين.

ولكن، أنا كوزير ديال حكومة صاحب الجلالة، جيت لهننا باش
هادوك الناس اللي هما لا باس عليهم وقادين يجروا معهم الناس الآخرين،
وتعاونوا مع الفلاحة الصغار، فما خاصناش نتغالطو لأنه احنا جينا باش
نعاونو الفلاحة الصغار وندفعو بهم للمستقبل.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

باسمكم جميعا نشكركم على مساهمتهم.

وأعلن عن انتهاء الجلسة الأولى.

عقاراتهم عن 5 هكتارات من هذه المساهمة المباشرة.
كما تم إعفاء العقارات التي تتراوح مساحتها ما بين 5 و20 هكتار من
المساهمة المباشرة بالنسبة للخمس هكتارات الأولى.

ومنذ 02 غشت 1997، تم بموجب القانون رقم 23.97 نسخ
المقتضيات المتعلقة بالإعفاءات التي كان يجب أن يستفيد منها الملاكون
الصغار. وقد تبين بالفعل أن هاد المقتضيات الجديدة كيصعب التطبيق
ديالها، وخاصة بالنسبة للضيعات الواقعة في قطاعات الري الجديدة، بكل
من دكالة والحوز والغرب واللكوس. ذلك، أن مبالغ الأقساط السنوية
المرتبة عنها تبقى مرتفعة ويصعب تحملها من طرف العديد من الفلاحين من
الدوائر.

ولمعالجة هذه الوضعية، احنا كخممو باش نساعو لإدخال تعديلات
على القانون السالف الذكر، وذلك بهدف ملائمة أقساط المساهمة المباشرة
مع قدرة الفلاحين على تسديدها.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة في إطار التعقيب، السيد المستشار.

المستشار السيد بوشعيب هلاي:

شكرا للسيد الوزير على الجواب ديالو، الذي يخلق نوعا من الارتفاع
في تفكيره على أن المساهمة ضارة بالفلاح الصغير، سواء كان يملك 5
هكتارات أو 10 هكتارات.

نحن نتكلم، السيد الوزير، على المخطط الذي جئتم به. يجب تخفيف
عق الفلاح من هذه المساهمة التي تفهمونها أكثر مني.

كما أن هذه المساهمة في أحكام قانون الاستثمار الفلاحي التي تكلمت
عليها تجاوز هذا القانون ديال الاستثمار الفلاحي، متجاوز بالترقيات التي
ترفعها منذ زمان. ونحن، السيد الوزير بكل صراحة، "المغرب الأخضر"
يجب أن يكون نافعا للجميع، لأن الشيء اللي بارز الآن في "المغرب
الأخضر" هو الفكرة ديال التوزيع ديال الضيعات الكبيرة ولم يفكر المخطط
في الضيعات الصغيرة.

وبكل صراحة، بغيت نبلغ للسيد الوزير المحترم، لأن عنده تجربة ومنتج
الفلاحة. احنا كنتخوفو من هاد الفكرة ديال توزيع الأراضي/الضيعات،
للفلاحين الكبار و60% ديال الدعم و40% غيتكلفوا به هاد النوع ديال
الفلاحة.

احنا نتخوف من الزمان أن يتطوروا إلى نوع من المعمرين يستفيدون
من الفلاحين الصغار، وهذا شيء واقع الآن، هو أن الضيعات التي تدارت
هاذ السنة، الفلاحين الصغار الضعفاء هم العمال في هذه الضيعات، وهذا
ماشى إصلاح.